إشكاليات التعدّي واللزوم في اصطلاح النحويين

م. م. ياس حلفي محمّد
المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثانية
Email: juulkhfig@gmail.com

مُلخَّص البحث

يصدر هذا البحث من إشكالات خاصة تتعلَّق بمفهوم التعدّي واللزوم في اصطلاح النحويين لم يسبق لباحث أَنْ تناولها بالاستقصاء والمعالجة والإشارة إلى مواطن الإشكال وبيان وجوهها وكشف وجه اللبس والغموض المحيط بها، وهذا هو الهدف من أصل البحث.

اختطَّ البحث طريقة معالجة الإشكال بأَسبابه في مباحث تُعنون له وتبسط أجزاءه في مطالب خاصة تعرض للمشكل وتُشير إلى وجه الإشكال ممَّا يعتريه من غموض يحتاج معه الدارس إلى إيضاح وكشف بيان، خاصةً أنَّ التعدّي واللزوم باب واسع في العربيَّة يقوم عليه جانب كبير من المعنى والدلالة، والقصد من ذلك كلِّه الوصول إلى نتائج مرضية فيما لم يزل في النفس شيء منه يتعلَّق بمصطلح اللازم والمتعدّي بقراءة جديدة وفق رؤية الباحث وقناعاته الشخصيَّة، وهو السبب الرئيس الذي حدا بالباحث إلى كتابة هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: إشكاليات، اصطلاح النحويين، التعدّي واللزوم، التضمين النحوي، التضمين البياني

Research Summary

This research comes out of special problems related to the concept of transgression and necessity in the terminology of grammarians, which the researcher has not previously dealt with by investigation and treatment, referring to the problem areas and clarifying their faces and revealing the face of confusion and ambiguity surrounding them, and this is the aim of the research origin.

The research planned the method of addressing the problem with its causes in sections that address it and simplify its parts in special demands that present the problem and indicate the face of the problem, which is ambiguous with which the student needs to clarify and reveal a statement, especially since the transgression and necessity is a wide chapter in Arabic on which a large part of meaning and significance, and intent is based. From all of this, satisfactory results were reached, while there is still something in the soul related to the term necessary and transgressive with a new reading according to the researcher's vision and personal convictions, which is the main reason that prompted the researcher to write this research.

Keywords: problems, grammatical terminology, transgression and necessity, grammatical embedding, grammatical embedding

مقدِّمة البحث

قد طالما طالعت في نصوص العربيَّة الشعريَّة منها والنثريَّة متتبِّعًا معمولات الأفعال بين فاعل ومفعول، أنظر الأثر الذي يتركه الفعل فيه، وقد ترسَّم النحاة فيها منهج الصناعة، ووضعوا مصطلح المتعدِّي واللازم، ووجه الإشكال أَنَّ مصطلح اللازم لا يضع حلًّا للفعل اللازم من كلّ نوع؛ فمنها لازم ومتعدٍّ لاختلاف المعنى وتطابق اللفظ، نحو(رجعَ موسى) و(رجعَ اللهُ موسى) أو اختلاف اللفظ وتساوي المعنى، نحو(حببْتُكَ) و(رغبْتُ فيكَ) ومنها لازم ومتعدٍّ في ذات الوقت يتعدَّى بنفسه نحو(نصحْتُكَ) ويتعدَّى بواسطة الحرف (نصحْتُ لكَ) وجرى حوله نقاش كثير؛ لتحديد نوعه، ولم يصل النقاش إلى حلّ غير تمسك كلّ فريق برأيه، ولم يستقل مصطلح المتعدِّي بنفسه إذ يتحوَّل إلى لازم بتضمينه معنى فعل لازم يتعدَّى بحرف الجرّ، نحو(فلْيحذرِ الذينَ يُخالفُونَ عن أَمرِهِ) بمعنى يخرجُونَ عن أمرِهِ، واللازم أيضًا يتضمَّن معنى فعل متعدٍّ فيصير بحكم المتعدِّي نحو(لا تعزمُوا عقدَةَ النكاحِ) بمعنى لا تنوُوا عقدَةَ النكاحِ، وقد صار اصطلاح المتعدِّي واللازم عرضةً لمعاني الأفعال، ولم تنضبط أنواعها لضيق الاصطلاح بتلك المعاني، هذا ولأسباب تتفرع منه اخترت البحث في هذا الموضوع آملًا أن يقف الدارس على وجوه الإشكال في مباحثه التي تنتظم أجزاؤه في مطالب خاصة؛ لأخرج بالمحصلة بنتائج تتبعها توصيات أَرجو أَنْ تكون جديرةً بالقبول.

فالمبحث الأوَّل في التعدِّي واللزوم في الاصطلاح النحوي، وينتظم في ستّة مطالب؛ أوَّلها في ضابط تعدِّي الفعل ولزومه، والثاني في ضابط ما اتفق لفظه واختلف معناه، والثالث في ضابط ما اختلف لفظه واتفق معناه، والرابع في ضابط أفعال السجايا اللازمة، والخامس في ضابط أفعال العَرَض اللازمة، والسَّادس في ضابط اللازم المطاوع للمتعدِّي.

والمبحث الثاني في المتعدِّي بنفسه وبحرف الجرّ في الوضع المعجمي، وهو أكثر المباحث التي دار النقاش حولها؛ لما فيه من إشكاليات اختلف بسببها النحاة، وينتظم في أربعة مطالب، الأوَّل في المتعدِّي بنفسه وباللام، والثاني في المتعدِّي بنفسه وبالباء، والثالث في المتعدِّي بنفسه وبـــ (إلى)، والرابع في اللازم المتعدِّي إلى مفعوله المعنوي بحرف الجرّ وفي المتعدِّي إلى مفعوله الأوَّل بنفسه وإلى مفعوله المعنوي الثاني بحرف الجرّ.

وثالث المباحث وأخيرها في التعدِّي واللزوم في باب التضمين، وينتظم في أربعة مطالب، الأوَّل في مفهوم تعريف التضمين النحوي، والثاني في صيرورة المتعدِّي لازمًا واللازم متعدِّيًا والثالث في احتمال الفعل المُضمَّن للحقيقة والمجاز، والرابع في احتمال التضمين وجهًا غيره.

وقبل المباحث مدخل في مفهوم مصطلح اللازم والمتعدِّي وبعدها نتائج البحث وتوصيات الباحث.

مَدخَل في مفهوم مصطلحَي المتعدِّي واللازم

المتعدِّي من الأفعال في اصطلاح النحويين ما يصل أثره المحسوس أو غير المحسوس إلى المفعول به، فينصبه بقوَّة ذلك الأثر (ابن السرَّاج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، صفحة ١٧٠/١) وسمَّاه المتأخِّرُون من أصحاب المتون وشُرَّاحها متجاوزًا أي متجاوزًا لفاعله المرفوع به إلى مفعوله، وواقعًا أي يقع فعل الفاعل عليه (الأُشموني (ت٩٢٩هـ)، ١٩٥٥م، صفحة ١٩٥/١) والحقّ أنَّ أثر الفعل أكبر من الحواس الخمسة، فيتجاوزها إلى غيرها، فقالوا في الاصطلاح متجاوزًا وواقعًا؛ لذلك القصور في التعريف، فشمل جميع ما له أثر من الأفعال، فيصل إلى الأسماء سواء كان ذلك الأثر محسوسًا أو غيره، فأفعال الحواس شمَّ وأبصرَ وسمِع وذاقَ ولمَسَ وغيرها كشتمَ ونهرَ ونكرَ، وما إلى ذلك من الأفعال ممَّا له أثر في المفعول أيًّا كان نوعُه، فينصبه بهذا الأثر، وكثيرًا ما يكون التعدِّي للفعل بواسطة حرف الجرِّ، مهما كان ذلك الحرف؛ لضعف في عمل الفعل، فيتقوَّى به (ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ١٩٨٥م، صفحة ٤٩١/٢) ومع ذلك يصطلح عليه النحويون الفعل اللازم؛ لأنَّه لا يعمل في المفعول به نصبًا، ولكنَّه يتعدَّى إليه في المعنى، فيكون مفعولًا معنويًا، نحو (شكرَ له، ومسح به، قرأَ به، وجاء إليه، وذهبَ به، أمسك به، وعهِدَ إليه، وعجِبَ منه، وغضِبَ عليه) ونحوها، بدليل أنَّها تنصب المفعول بعد حذف حرف الجرّ عند البصريين نحو شكرْتُهُ بناءً على أنَّه لازم (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٧/٢) وإنْ كانَ واسطةً أي أنَّ التعدِّي واللزوم أصلانِ فيه على أصحّ المذاهب كما سيتبيَّن.

واللازم في اصطلاحهم ما يقوم معناه بفاعله كأفعال السجايا أي الطبائع، ومنها ما هو لازمُ فاعلِه، أي دائم في فاعله أو عارض فيه، فالدائم في فاعله، نحو (شجُع وجبُنَ وحسُنَ وقبُحَ وطالَ وقصُرَ) مضمومة العين جميعها (السبتي (ت٦٨٨هـ)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، صفحة ٤١٤/١) والعارض في فاعله، نحو(نظُفَ وطهُرَ ووضُؤَ ودنِسَ ونجُسَ وقذُرَ ومرِضَ وكسِلَ) أو ما دلَّ على لون، كاحمرَّ واحمارَّ، أو حلية ككحِلَ، أو ما وازن (فعَلَ) بالفتح وفعِلَ بالكسر على أنْ يكون الوصف منهما على فعيل، نحو ذلَّ وقوِيَ؛ فالوصف منهما ذليل وقويّ، أو مطاوع المتعدِّي لواحد، نحو (مدَّهُ فامتدَّ) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٦/٢) على أنَّه لا يمنع اللازم أنْ يتعدَّى في سعة الكلام في الجار والمجرور، نحو(دخلْتُ الدارَ) لأنَّ الأصل دخلْتُ في الدار فحذف الجار وانتصب مفعول به على الاتساع (النحوي (ت٣٧٧هـ)، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، صفحة ١٧٠، ١٧١) و (السبتي (ت٦٨٨هـ)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، صفحة ٤١٩/١، ٤٢٠) وفي الظروف، نحو (صمْتُ النهارَ، وقمْتُ الليلَ)، فيجوز نصب الظرف مفعولًا به على الاتساع؛ مجازًا، بناءً على تقدير النهارَ صمْتُهُ، واللَّيلَ قمْتُهُ؛ لأنَّ الظروف متضمِّنة معنى (في)، بدليل ظهورها في نحو النهارَ صمْتُ فيه، واللَّيلَ قمْتُ فيه. (الفارسي (ت٣٧٧هـ)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ١١٩/١)

وفيما تقدَّم إيضاح لمفهوم التعدّي واللزوم في الإطار العام ما يُتيح لنا بسط مضامينه في مطالب البحث وبيان وجوه الإشكال ومعالجتها.

المبحث الأوّل: التعدّي واللزوم في اصطلاح النحويين

هذه الضوابط برغم تمييزها اللازم من المتعدّي وبالعكس لا تخلو من إشكال في الصناعة النحويَّة نُشير إليها في المطالب التالية:

المطلب الأوّل: في ضابط تعدّي الفعل ولزومه

فالفعل اللازم هو الأَولى بالضبط من الفعل المتعدّي، لأنَّه معنى قائم بفاعله، وبكلٍّ تقوم الجملة الفعلية، والمفعول به وما سواه من المنصوبات فضلة، يمكن حذفها، ولا يمكن حذف الفاعل، إذ لا يقوم فعل بدونه؛ ولذلك اجتهد النحاة في تمييز الفعل اللازم، واتبعُوا قاعدة (وبضِدِّها تتعرَّف الأشياء) فضبطُوا الضِدَّ وهو الفعل المتعدّي؛ لأنَّه ليس غير لازم ومتعدٍّ في اصطلاح النحاة (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٤/٢) أي اللازم والمتعدّي في أصل الوضع، وهو والمراد بالضبط، وليس المراد باللازم الذي يتعدَّى بحرف الجرِّ ولا المتعدّي بحذف حرف الجرّ توسُّعًا، فاذا ضُبِطَ المتعدّي تعرَّف اللازم وتمَيَّز منه، فالضابط الأوَّل صحَّة أَنْ يتصل به هاء غير المصدر، نحو(الخيرُ عمِلَهُ زيدٌ) وبهذه الهاء المتصلة بالفعل يتميَّز تعديه من لزومه بمعنى (عمِلَ الخيرَ زيدٌ)، فوقع في الذهن أنَّ كلّ فعل يقبل الهاء على هذا النحو مع تقبُّل النفس متعدٍّ بخلاف ما لا تتقبَّله في نحو(الخيرُ قامَهُ زيدٌ) لكن بانفصال الهاء بحرف الجرِّ في نحو(الخيرُ قامَ به زيدٌ) عاد الفعل لازمًا، بمعنى(قامَ بالخيرِ زيدٌ)؛ لأنَّه ليس غير فعل متعدٍّ ولازم في الاصطلاح (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٣/٢) ووقع في الذهن أيضًا أنَّ هاء المصدر لا تميِّز اللازم والمتعدّي؛ لدخولها عليهما جميعًا في نحو(العملُ عمِلَهُ زيدٌ) ونحو(القيامُ قامَهُ زيدٌ) فالمعنى(عمِلَ العملَ زيدٌ) و(قامَ القيامَ زيدٌ) إذ تُعرب الهاء بإعراب المصدر في محلِّ نصب، نائبًا عن المفعول المطلق، وقد يستشكل الضبط على الفعل المبني للمجهول؛ لكونه لازمًا لنائب فاعله، لكن روعيَ فيه الأصل؛ فهو متعدٍّ في الوضع، ونائب فاعله المرفوع منصوب بحسب الأصل؛ ((بناءً على الأَصح أَنَّ صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم)) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٤/٢) والحقّ أنَّ البناء للمجهول أصل قائم بذاته؛ وتغيير لازم في بنية الفعل المتعدي؛ لأجل المفعول به؛ ليحلَّ في رتبة الفاعل بعد حذفه؛ فلا يقدح ذلك في ضبط الفعل المتعدّي بالهاء، وأُشكِلَ على الفعل الناقص أَيضًا؛ لقبوله الهاء في نحو(الصديقُ كنْتَهُ)، والحقّ أنَّ الشبه في صناعة الجملة هو الوجه المشترك بين الفعل المتعدّي والفعل الناقص من جهة المرفوع والمنصوب بأثر الفعل، نحو (عرفْتُ الصديقَ) و(كنْتُ الصديقَ) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٣/١) والمشهور عند الجمهور أنَّ الفعل الناقص واسطة أي قسم برأسه لا متعدٍّ ولا لازم (الأُشموني (ت٩٢٩هـ)، ١٩٥٥م، صفحة

١٤٩/١) ويبدو أَنَّ لنقصانها شديد علاقة بدلالتها على الزمان حصرًا، وفي شرح ابن يعيش في سبب نقصانها ما يغني عن كثير ممَّا قيل فيها "جزاه الله عنا خيرًا" إذ يقول: ((أَنْ تكون ناقصة، فتفتقر إلى الخبر، ولا تستغني عنه؛ لأنَّها لا تدلّ على حدث بل تُفيد الزمان مجرَّدًا من معنى الحدث، فتدخل على المبتدأ والخبر؛ لإفادة زمان الخبر، فيصير الخبر؛ عوضًا من الحدث فيها، فإذا قلت: كانَ زيدٌ قائمًا، فهو بمنزلة قولك: قامَ زيدٌ في إفادة الحدث والزمن)) (ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، صفحة ٣٤٥/٤) وفي هذا الإيضاح دليل على أَنَّ مذهب الجمهور بأنَّها واسطة أي لا متعدِّية ولا لازمة هو أَصحّ المذاهب، وفي حال كونها تامة تكتفي بفاعلها، فهي لازمة في الأصل (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٣/٢) فيمكن أَنْ تتعدَّى بحرف الجرّ كما يتعدَّى اللازم به (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٣/٢) والضابط الثاني للفعل المتعدِّي صحَّة أَنْ يُصاغ منه اسم مفعول تام، والحقّ أَنَّ الضابط الأوَّل من الأَهمية بمكان يُجزي عن الضابط الثاني حتى قال الصبَّان: ((الأَمر الثاني من التكلُّف الذي لا حاجة إليه، ولا دليل عليه)) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٣/٢)؛ لأَنَّه يمكن صياغته من المتعدِّي بدون حرف الجرّ، ومن اللازم معه.

المطلب الثاني: في ضابط ما اتفق لفظه واختلف معناه

يتناول هذا الضابط قضية اللزوم والتعدِّي في الأفعال التي لا يدل لفظها وصياغتها على معنى اللزوم أو معنى التعدِّي على حِدَةٍ، وهذا في أصل وضعها المعجمي، نحو (شحا، فغرَ، ونقصَ، وزادَ، و رجعَ، وصبرَ، وخارَ، وحلَّ) فترد تارةً لازمة وتارةً متعدِّية، ولا فيصل بينها سوى المعنى المراد في الاستعمال، فتكون لازمة، في نحو (فغرَ فوه) بمعنى: انفتح فوه، ونحو (نقصَ المالُ) بمعنى: قلَّ المالُ، ونحو (زادَ المالُ) بمعنى: نما المالُ، ونحو (رجعَ زيدٌ) بمعنى: عادَ زيدٌ، ونحو (صبرَ المؤمنُ) بمعنى: تجلَّد الرجلُ، ونحو (خارَ الرجلُ) بمعنى: ضعُفَ الرجلُ، ونحو (حلَّ الضيفُ) بمعنى: نزلَ الضيفُ، وهو من الباب الثاني (فتح كسر)، مصدره على وزن (فُعُول) الخاص بالأفعال اللازمة (ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، صفحة ٢٩٦/٤)، وترد هذه الأفعال تارةً متعدِّية بنفسها إلى مفعول حقيقي، فتنصبه بحسب المعنى المراد أَيضًا، نحو (فغرَ الرجلُ فاهُ) بمعنى: فتحَ فاهُ، ونحو (نقصَ الرجلُ المالَ) بمعنى: أنقصَهُ، ونحو (زادَ اللهُ الحسناتِ) بمعنى: أَزادَها، ونحو قوله تعالى: (ورجعْناكَ إلى أُمِّكَ كي تقرَّ عينُها)) (سورة طه، صفحة ٣١٤/ آية ٤٠) بمعنى: أرجعْناكَ، ونحو قوله تعالى: ((واصبِرْ نفسَكَ مع الذين)) (سورة الكهف، صفحة ٢٩٧/ آية ٢٨) بمعنى: احبسْ نفسَكَ، ونحو (خارَ الرجلُ مصرعَهُ) بمعنى: اختارَهُ، ونحو (حلَّ الرجلُ العَقدَ) بمعنى: فكَّ الرجلُ العَقدَ، وهو من الباب الأوَّل (فتح ظمٍّ)، مصدره على وزن (فعْل) الخاص بالأفعال المتعدِّية. (الفارسي (ت٣٧٧هـ)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ٦٢/١)

والحقّ أَنَّه من المؤتلف المختلف، وهو قسم برأسه (ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، صفحة ٦٣٦/٢، ٦٣٧) يجمع لفظه خصوصية الأصالة في اللزوم والتعدّي، والفيصل فيه المعنى، وهو مشكل بمكان لا يحلُّه إلَّا السماع بحيث لا يُقاس عليه، وهو الصحيح؛ لتوقُّفه على معنى المعجم.

المطلب الثالث: في ضابط ما اختلف لفظه واتفق معناه

ذكر ابن مالك هذا النوع من الأفعال المتفق معنًى المختلف لفظًا بقوله: ((إنَّ الفعلينِ قد يتَّحدانِ معنًى وأحدهما متعدٍّ والآخَر لازم، كصدَّقْتُهُ وآمنْتُ به، ونسيْتُهُ وذهلْتُ عنه، وحببْتُهُ ورغبْتُ فيه، واستطعْتُهُ وقدِرْتُ عليه، ورجوْتُهُ وطمِعْتُ فيه، وتجنَّبْتُهُ وأَعرَضْتُ عنه)) (ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ا.، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ١٤٩/٢) وهو من المؤتلف في المعنى المختلف في اللفظ، وهو كثير في العربيِّة، وهو من الصعوبة بمكان لا يمكن حصره كثرةً إلَّا بالسماع، ولا يمكن لأحد أَنْ يمارس استعمال هذا النوع عمليًّا إلَّا بمراجعة المعجم، وضابط التمييز بين هذا النوع المتحِّد لفظًا والمختلف معنًى قبول المتعدِّي ضميره بلا جارّ، واللازم لا يقبله إلَّا مجرورًا، والمتعدِّي يصل إلى مفعوله مباشرةً بلا واسطة، فينصبه، ويسمَّى مفعولًا به حقيقيًّا، واللازم يصل إلى مفعوله بواسطة حرف الجرّ، ويسمَّى مفعولًا به معنويًا، وهذا النوع من الأفعال المتَّحد معنى المختلف لفظًا يفسِّر بلا شكّ قوَّة الفعل وضعفه في الوصول إلى المفعول، وهذا ما يتعلَّق بأصل الوضع الذي يحكمه السماع، ولا دخل لِأحد في نظام بنيتها وخصائصها، وقد أسسَّ النحو العربي قواعده على المسموع والمنقول على ألسنة الموثوق بعربيتهم، وهذا النوع من الأفعال رصيد لغوي ثرّ ومصدر لتكثير المعاني أصيل، ويُفسِّر على جانب من الأهميَّة كبير أنَّ النحو محض صناعة لا تتصل بالمعاني قدر تعلقِّها بالمباني التي يضبطها نظام الجملة بمقتضى العامل والمعمول في صناعة الإعراب.

المطلب الرابع: في ضابط أفعال السجايا اللازمة

أي الأفعال اللازمة لفاعلها؛ لتعريفها بما دلَّ على معنًى قائم بالفاعل لازم له أي دائم فيه، والغالب فيها مضموم العين ((لمناسبة انضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال منها)) (الأزهري (ت٩٠٥هـ)، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٤٦٤/١) نحو (حسُنَ، وقبُحَ، شجُعَ، وجبُنَ، وقصُرَ، وطالَ (أصله طوُلَ) ونحوها من مضموم العين الدال على معنى الفاعل وإلَّا فطالَ يأتي متعدِّيًا أيضًا بمعنى نالَ، نحو (طالَتْ يدُهُ الثُريَّا)، وقد جاء منها مكسور العين نحو(نهِمَ الرجلُ) أي أفرطت شهوته إلى الطعام، وضابط الفعل على غير الغالب وهو ضمّ العين؛ لأنَّه مكسورها بل على المعنى القائم بالفاعل أيضًا جاء اسم المفعول منه (منهوم)؛ شذوذًا؛ لأنَّ اللازم لا يُصاغ منه اسم المفعول وأيضًا جاء؛ لإفادة العَرَض، وهو معنًى قائم بفاعله غير ثابت فيه، أي غير دائم، نحو (نهِمَ الرجلُ)، فأشكلَ في تفسيره على معنيين.

وممَّا يدلّ على الطبائع والسجايا (افْعَلَلَّ)، نحو (اقشعرَّ، واطمأنَّ، واشمأزَّ)، ونحوها، لكن سُمِعَ(اشمأزَّ الزادَ) متعدِّيًا، والظنّ أنَّه لازم تعدَّى إلى المفعول به؛ مجازًا على الاتساع بإسقاط الجار؛ لأنَّ اسم المفعول منه (مُشمَأَزٌّ منه) بواسطة حرف الجرّ، وكذا الملحق به؛ لزيادةٍ، أي ملحق به في الزنة والمعنى القائم بالفاعل، مثل (افْوَعَلَ) نحو (اكْوَهَدَ الفرخُ) أي ارتعدَ لأُمِّه لِتزُقَّه، و(افْعَلَلَ) نحو (ابْيَضَضَ الثوبُ).

وممَّا يدلّ على السجايا أيضًا ما وازن (افْعَنْلَلَ) أصلي اللَّامَين، نحو (احْرَنْجَمَتِ الإِبِلُ) أي اجتمعَتْ، والملحق به؛ لزيادةٍ، نحو(افْعَنْلَلَ) زائد أحد اللَّامَين، نحو (اقْعَنْسَسَ البعيرُ) أي امتنع من الانقياد، وقد دار خلاف بين النحاة المتقدِّمينَ والمتأخِّرِينَ حول الزائد من اللَّامَين المتماثلتَينِ وهما السين المضاعفة في (اقْعَنْسَسَ) على مذهبَينِ، فالخليل على زيادة الأوَّل، ويونس على زيادة الثاني (السيوطي (ت٩١١هـ)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، صفحة ١٠٦/١) وجوَّز سيبويه المذهبين، واختار الثاني (السيوطي (ت٩١١هـ)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، صفحة ١٠٧/١) واختُلف في الصحيح منهما، فصحَّحَ أبو على الثاني؛ لأنَّ احرنجم أصلي اللامَينِ لا تتوسَّط فيه النون إلَّا بين أصليَّينِ (السيوطي (ت٩١١هـ)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، صفحة ١٠٨/١) وصحَّح ابن عصفور الأوَّل؛ لانَّ العرب تقول في تصغير صمحمح صُميح فحذفت الزائد الأوَّل (السيوطي (ت٩١١هـ)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، صفحة ١٠٨/١) واختار ابن مالك الثاني؛ لأنَّ ((ثاني المثلَينِ أولى بالزيادة؛ لوقوعه موقع احْرَنْبَى)) (السيوطي (ت٩١١هـ)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، صفحة ١١١/١)؛ لأنَّ (احْرَنْبَى) الملحقة إلحاق ثلاثي الأصل وهو حَرَبَ؛ فالألف الأخيرة هي الزائدة في مقابل السين الثانية في (اقْعَنْسَسَ) وبهذا تتَّضح جهة الأولوية في زيادة الثاني، ذكره أبو حيَّان في الأشباه والنظائر (السيوطي (ت٩١١هـ)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، صفحة ١١٢/١) وقد ألمح ابن مالك إلى ذلك بقوله: (كذا افْعَلَلَّ والمضاهِي اقْعَنْسَا) فحذف السين الثانية من (اقْعَنْسَسَ) وأبدلها ألفًا؛ إشارةً منه إلى أنَّ السين الثانية التي في مقابل ألف (احْرَنْبَى) الزائدة هي الزائدة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الخلاف في زيادة الأوَّل والثاني خلاف جدلي؛ سببه المتأخِّرُون من النحاة وإلَّا فهم يُجيزُونَ زيادة أحدهما، اتفاقًا، بغض النظر عن كونه الأوَّل أو الثاني؛ لأنَّ لكلٍّ حجَّةً ومذهبًا، ذكره سيبويه. (السيوطي (ت٩١١هـ)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، صفحة ١٠٧/١)

المطلب الخامس: في ضابط أفعال العَرَض اللازمة

قيل في ضابط هذا النوع من الأفعال اللازمة بأنَّه قائم معناه بالفاعل بشكل غير دائم غير مصحوب بحركة تمييزًا له من القائم بالفاعل بشكل غير دائم، لكن يأتي من فعل حركي؛ لأنَّ من هذا النوع الحركي ما هو لازم، نحو (مشَى) ومتعدٍّ نحو (مدَّ) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٦/٢) ومن هذا النوع نحو(مرِضَ وكسِلَ ونشِطَ وفرِحَ وحزِنَ ونهِمَ) ويشمل هذا

النوع ما أفاد معنى النظافة أو معنى الدنس نحو(نضُفَ وطهُرَ ووضُؤَ ودنِسَ ونجِسَ وقذِرَ)، وقد يُشكل على تعريف ضابط العَرَض لشموله عموم الأفعال التي هي عَرَض حادث إلَّا أنْ يكونَ المراد بالعَرَض المعنى الخاص لا المعنى العام المقابل للجوهر (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٦/٢) فلا يُشكل على التعريف من جهة أنَّ أفعال العرض اللازمة منضبطة بقيامها بالفاعل على غير دوام وغير مصحوبة بحركة وغيرها من الأفعال المتعدِّية عرض حادث بالمعنى العام فلم يحصل لبس.

ممَّا يُشكل على تعريف ضابط أفعال العَرَض دخول (فهِمَ) و(علِمَ) فيه؛ لكونهما قائمين بالفاعل غير دائمينِ فيه مع أنَّهما متعدِّيان، فإنْ قيل إنَّهما دائمان أو في معنى الدائم أشكلا في دخولهما في تعريف أفعال السجايا اللازمة مع كونهما متعديينِ. (الشلوبين (ت٦٥٤هـ)، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٦٩٣/٢)

وممَّا يشكل على التعريف أيضًا الفعل (نهِمَ) فقد ورد في تعريف أفعال السجايا ولذا حدَّه المعنى العارض بما إذا شبع الفاعل كما حدَّه ضابط أفعال السجايا بما إذا كثُرَ أكل الفاعل. (الأُشموني (ت٩٢٩هـ)، ١٩٥٥م، صفحة ١٩٥/١، ١٩٦)

والحق لا يمكن ضبط هذا النوع من الأفعال بردِّه إلى بابه الصرفي؛ لاختلافها في المعجم؛ لورود فتح العين إلى ضمِّها في(طهَرَ)، وورود فتح العين إلى كسرها في (نجَسَ) و(قذَرَ) (الرَّازي (ت٦٦٦هـ)، ١٩٨٦م، صفحة ١٦٧، ٢٧٠) و (الفيّومي (ت٧٧٠هـ)، د.ت، صفحة ٣٧٩/٢، ٥٩٤) و (الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ١٠٢١، ١٢٩٧، ١٥٨٤) فاتجه النحاة إلى ضبطها بالمعنى بنحو أفعال السجايا والعَرَض وما يوافقها من أوزان في المعنى، وبنحو هذا يمكن الاطمئنان إلى ضابط الفعل اللازم من قِبَل معناه الدال عليه.

المطلب السادس: في ضابط اللازم المطاوع للمتعدِّي

المطاوعة في الاصطلاح النحوي ((قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخَر يُلاقيه اشتقاقًا)) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٦/٢) أو ((حصول الأثر من الأوَّل للثاني مع التلاقي اشتقاقًا)) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٦/٢) فهذا التعريف لمطاوعة اللازم للمتعدِّي في الاشتقاق وفي الأثر المعنوي أيضًا؛ فالأوَّل يخرج نحو(ضربْتُهُ فتألَّم) لعدم موافقة اللازم للمتعدِّي في الاشتقاق، والمشكل في هذا النحو ما ضابط اللازم فيه إنْ لم تكن المطاوعة للمتعدِّي إلَّا أنْ يُقال وروده على وزن (تفعَّلَ) الدال على التدرُّج في حدوث الفعل، والثاني أي الأثر المعنوي يُخرج نحو (كسرْتُهُ فما انكسرَ)؛ لانتفاء الفعل اللازم أي انتفاء أثر الأوَّل في الثاني فلم تحصل المطاوعة معنًى بنفي اللازم المطاوِع، فالمشكل إنْ لم يكنِ نحو المثال المتقدِّم من مطاوعة اللازم للمتعدِّي فما ضابط اللازم فيه؟! والحقّ هذا خلاف مبني على فهم التعريف الضابط للمطاوعة

والأولى أنْ يقال في اتمام التعريف: يلاقيه اشتقاقًا إثباتًا أو نفيًا، وهو ما عليه الجمهور (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٦/٢)؛ ولدفع التناقض في نحو(علَّمْتُهُ فما تعلَّمَ) ونحو(كسرْتُهُ فما انكسرَ) إمكان حمله على المجاز بمعنى عالجْتُ تعليمَهُ وعالجْتُ كسرَهُ (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٦/٢) وليس من المطاوعة في شيء نحو(أضجعْتُهُ فنامَ) أو (أضجعْتُهُ فما نامَ)؛ لأنَّ الثاني لا يتوقف على الأوَّل، فهو لازم بضابط أفعال العَرَض.

وأخيرًا فإنَّ ضابط المطاوعة في اصطلاح النحاة أنْ لا يكون الفعلان لازمَينِ أو متعدِّيَينِ إلى واحد أو متعدِّيَين إلى اثنين، ومعنى هذا أنَّ مطاوع المتعدِّي لاثنَينِ متعدٍّ إلى واحد، وهو ما عليه الجمهور، اتفاقًا، نحو (علَّمْتُهُ فتعلَّمَ) ونحو (علَّمْتُهُ فما تعلَّمَ)، وزعم أبو علي (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٦/٢) أنَّه سُمِع في شعرهم منهوي ومنغوي من هوى وغوى اللازمَينِ، نحو (هويْتُ فانهوى) ونحو (غويْتُ فانغوى) والحق لا وجه للمطاوعة؛ لأنّ الثاني غير متوقف على الأوَّل، ولا ثر للأوَّل في الثاني، لذا حُمِلَ على الضرورة الشعرية، وزعم بعضهم أنَّهما مطاوعان لأهوَيْتُهُ وأغويْتُهُ المتعدِّيينِ، وهو ضعيف؛ لأنَّ انفعلَ لأَفعلَ شاذ (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٦/٢) وزعم ابن بري المطاوعة بين متعدِّيَينِ إلى اثنَينِ نحو (استعطيْتُهُ رهمًا فأعطانِي) وإلى واحد نحو (استنصحْتُهُ فنصحَنِي) والظاهر فيهما أنَّهما من باب فعل الطلب وجوابه. (ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ١٩٨٥م، صفحة ٥٧٤/٢، ٥٧٥)

المبحث الثاني: في المتعدِّي بنفسه وبحرف الجرّ وفي اللازم المتعدِّي إلى مفعوله بحرف الجرّ وفي المتعدِّي إلى مفعوله الأوَّل بنفسه وإلى مفعوله الثاني بحرف الجرّ.

يشمل هذا القسم ما كان الحرف فيه اللام أو الباء أو إلى على ما جرى عليه الخلاف والسماع، فالأوَّل مسموع ولا يقاس عليه (ابن بابَشاذ (ت٤٦٩هـ)، ١٩٧٧م، صفحة ٣٦٩/٢) و (ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، صفحة ٢٧٤/١) نحو(شكرَ له وشكرَهُ) (نصحَ له ونصحَهُ) (وزنَ له ووزنَهُ) (كالَ لهُ وكالهُ) (عدَّ له وعدَّهُ) ونحوها، والحق أنَّ هذه الأفعال من مسموع القرآن الكريم، فلا ردَّ لها، والثاني: نحو(قرأَ بالسُّورةِ وقرأَها) و(خشَّنَ بصدرِهِ وخشَّنَهُ) و(دفعَ بالبابِ ودفعَهُ) و(ضربَ به وضربَهُ) ونحوها، والثالث: نحو (جئتُكَ وجئْتُ إليكَ) و(أتيْتُكَ وأتيْتُ إليكَ) و(حضرْتُكَ وحضرْتُ إليكَ) و(قصدْتُكَ وقصدْتُ إليكَ) ونحوها، وذهب الخلاف بين النحاة في هذه الأقسام الثلاثة من حيث التعدِّي واللزوم مذاهب ثلاثة بحسب رؤية أصحابها تحتاج إلى توضيح في مطالب ثلاثة، ويتبعها مطلب رابع في اللازم المتعدِّي بحرف الجرّ وفي المتعدِّي إلى مفعوله الأوَّل بنفسه وإلى مفعوله الثاني بحرف الجرّ.

المطلب الأوّل: في المتعدّي بنفسه وباللام

وذلكَ نحو (شكرَ له وشكرَهُ، ونصحّ له ونصحَه) فقد اختلف النحاة في هذا القسم من الأفعال على مذهبين، هما:

المذهب الأوّل: يرى أنَّ هذا النوع من الأفعال واسطة؛ فتسمَّى متعدِّية ولازمة، أي تكون متعدِّية بنفسها مرَّةً وبحرف الجرِّ مرَّةً أُخرى، فهي قسم برأسها، وهو مذهب الشلوبين الصغير، واختاره وصحَّحه ابن مالك وأبو حيَّان (ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ا.، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ١٤٩/٢) و (أبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٨/٧، ٩) وقيل في تبرير تعديه بنفسه وبحرف الجرِّ إنَّه من تداخل لغتين، أحدها قوي الفعل فيها؛ فتعدَّى بنفسه، وأُخرى ضعف الفعل فيها؛ فعدَّته بحرف الجرّ، ثُمَّ اختلطت اللغتان. (ابن بابَشاذ (ت٤٦٩هـ)، ١٩٧٧م، صفحة ٣٦٩/٢)

المذهب الثاني: يرى أنَّ هذا النوع من الأفعال لازم يتعدَّى بحرف الجرِّ، وحذفه على سبيل التوسع، وهو مذهب أبي علي الفارسي وتابعه ابن بابَشاذ (أبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٩/٧) وابن أبي الربيع (السبتي (ت٦٨٨هـ)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، صفحة ٤٦٠/١) وصحَّحه ابن عصفور (ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، صفحة ٢٧٤/١) وهو ظاهر مذهب سيبويه (السبتي (ت٦٨٨هـ)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، صفحة ٤٦٠/١، ٤٦١) وارتضاه الأُبَّذي. (الغامدي، ١٤٠٥هـ-١٤٠٦هـ، صفحة ٧٢٣/٢، ٧٢٤)

المذهب الثالث: أَنْ تكون هذه الأفعال متعدِّية بنفسها واللام زائدة، لاستواء المعنى، وهو مذهب المتأخِّرينَ منهم المحقِّق الرضي (الرضي (ت٦٨٦هـ)، ١٤١٧هـ-١٩٦٦م، صفحة ٩٦٧/٢) وتابعه سعد الدِّين التفتازاني (الأزهري (ت٩٠٥هـ)، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٤٦٧/١) وفي التنزيل ((وإذا كالُهم أو وزنُوهم يُخسِرُونَ)) (سورة المطفِّفين، صفحة ٥٨٧/ آية ٣) بغير ذكر اللام فهذه حُجَّتهم.

وقد تأوَّل بعض النحويين (الغامدي، ١٤٠٥هـ-١٤٠٦هـ، صفحة ٧٢٣/٢) و (أبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٩/٧) وجه صحَّة المذهب الأوَّل في هذا النوع من الأفعال؛ لتعليل تعديها بنفسها، فتأوَّل الفعل(شكرَ) بمعنى (حمِدَ) الذي يتعدَّى بنفسه، وقاس الفعل (نصحَ) بضدِّه الذي يتعدَّى بنفسه وهو الفعل (غشَّ)، وتأوَّل أيضًا تعديها باللام، فأوَّل الفعل المتعدِّي باللام (شكرَ له) بمعناه اللغوي، وهو الظهور، أي ظهور النعمة، وجعل هذا التأويل وجه الصحة فيه، والحقّ أنَّ ورود السماع باللغتين في التنزيل ((أَنِ اشكرُوا لي)) (سورة لقمان، صفحة ٤١٢/ آية ١٤) و ((إذا كالُهم أو وزنُهم يُخسِرُونَ)) مع تساوي المعنى في النصّ القرآني كافٍ لتصحيح هذا المذهب، وهو ما سار عليه ابن مالك، وضبطه بقوله: ((وإذا استعمل الفعل متعدِّيًا بنفسه تارةً وبحرف جرٍّ تارةً ولم يكن أحد الاستعمالين مشهورًا قيل عنه متعدٍّ بوجهين، ولم يُحكم بتقدير الحرف عند سقوطه، ولا

بزيادةٍ عند ثبوته، نحو شكرتُهُ وشكرْتُ له، ونصحْتُهُ ونصحْتُ له)) (ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ا.، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ١٤٩/٢) وضبطه من قبله أبو علي الفارسي بأنَّ المتعدِّي خليق أنْ يأتي المصدر منه على وزن (فعْل) بسكون العين، كضربَ وقتلَ وسمِعَ ونحوها، وهذه الأفعال لا يكاد يأتي منها المصدر على هذا الوزن، كما أنَّ اللازم من الأفعال الأصل فيه أنْ يتعدَّى بالهمزة، ولم يُسمَع أنْ تعدَّت هذه الأفعال بالهمزة، فلم يُسمَع مثلًا أشكرْتُهُ وأنصحْتُهُ، فهذا دليل على أنَّ هذه الأفعال لازمة ومتعدِّية، وهي ألفاظ مخصوصة، فلا يُقاس عليها متعدٍّ بحدِّه أو لازم بحدِّه؛ فهي واسطة. (الفارسي (ت٣٧٧هـ)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ٦١/١، ٦٢)

واحتجَّ ابن بابَشاذ (ابن بابَشاذ (ت٤٦٩هـ)، ١٩٧٧م، صفحة ٣٦٩/٢) و (الغامدي، ١٤٠٥هـ-١٤٠٦هـ، صفحة ٧٢٤/٢) لمذهبه في هذه الأفعال بأنَّ الأصل فيها أنْ تكونَ لازمة تتعدَّى بحرف الجرِّ، ولا دليل على أنَّ حرف الجرّ زائد؛ فهو يرى أنَّ العمل بالحرف أولى، ولا حيلة لعمل الفعل؛ لأنَّه قاصر دون الحرف، فإذا حذف الحرف فمن باب التوسع في المحذوف، ونصبُ الاسمِ بالفعل إنَّما هو لحذف الحرف، فبقي الفعل طالبًا للمفعول، فنصبه، وتابعه في هذا التوجيه ابن أبي الربيع أيضًا (أبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ١٠/٧) وعلَّل ابن عصفور (ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، صفحة ٢٧٤/١) وجه صحَّة مذهبه بأنَّ الفعل نصح وشكر ونحوهما كوزنَ وكالَ وعدَّ وقصدَ وغيرها لا يحلُّ بالمفعول أي لا يقع عليه، فوجب أنْ تكون لازمة في أصلها تتعدَّى بحرف جرٍّ، فإذا حُذف حرف الجرِّ فمن باب التوسع ليس إلَّا، وتابعه في هذا التعليل ابن أبي الربيع أيضًا (السبتي (ت٦٨٨هـ)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، صفحة ٤٦٠/١) وهو تعليل ينطلق من أثر العامل في المعمول، أي أثر الفعل المحسوس في مفعوله، ولا أثر محسوس لهذه الأفعال في المفعول به في الأصل.

والحقّ أنَّ الوجه في اعتبار هذا النوع من الأفعال واسطة، أي متعدٍّ ولازم عند المذهب الأوَّل، كما قرَّره ابن مالك في نصّه، وهو شيوع اللغتين وانتشارها في السماع، أي سماع ما ورد منه متعدِّيًا بنفسه مع سماع ما ورد منه متعدِّيًا بالحرف بدرجة متقاربة تحكم بالمساواة بين اللغتين؛ فهذا هو الوجه الصحيح في عدّ هذا النوع على اللغتين المسموعتين واسطة بين المتعدِّي واللازم مع اتحاد المعنى؛ ولهذا قال الصبَّان في حاشيته على شرح الأُشموني هو أصحُّ المذاهب. (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٤/٢)

المطلب الثاني: في المتعدِّي بنفسه وبالباء

وذلك نحو (قرأَ السورةَ وقرأَ بالسُّورةِ، ألقى يدَهُ وألقى بيدِهِ، وخشَّنَ صدرَهُ وخشَّنَ بصدرِهِ) فقد اتفق جُلُّ النحاة على أنَّها متعدِّية بنفسها والباء زائدة للتوكيد، فيكون المفعول به منصوبًا محلًّا مجرورًا لفظًا، وإنْ قيل فيها أنَّها لازمة متعدِّية بحرف جرٍّ؛ لتضمُّنها فعلًا لازمًا وهو تكلُّف لم يلتفت إليه

الكثيرون من النحاة؛ لما يأتي (ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ١٩٨٥م، صفحة ٧٥٢/٢) وخير ما يُوجَّه به تعدِّيها بنفسها والباء زائدة قول ابن عصفور((إنْ كانَ الفعل يحلُّ بنفس المفعول، ويوجد تارةً متعدِّيًا بنفسه تارةً بحرف جرٍّ جعلنا الأصل وصوله بنفسه، وحرف الجرِّ زائدًا، نحو قولي مسحْتُ رأسي ومسحْتُ برأسي، وخشَّنْتُ بصدرِهِ وصدرَهُ؛ لأنَّ التخشينَ يحلُّ بالصدرِ والمسحُ يحلُّ بالرأسِ)) (ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، صفحة ٢٧٤/١) وتابعه ابن أبي الربيع بقوله: ((والدليل على أَنَّ الأَصل في قرأْتُ بالسُّورةِ: قرأْتُ السُّورةَ أَنَّ قرأْتُ بمعنى تلوْتُ، وتلوْتُ تتعدَّى بنفسها)) (السبتي (ت٦٨٨هـ)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، صفحة ٤٦٣/١) و (أبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ١٠/٧) وإليه أشار ابن مالك في شرح التسهيل (ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ا.، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ١٤٩/٢) وقد سبقهم جميعًا إلى زيادتها أبو علي الفارسي في إيضاحه (النحوي (ت٣٧٧هـ)، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، صفحة ١٥٤) واستدلَّ على زيادتها في قوله تعالى: ((ألم يعلَمْ بأَنَّ اللهَ يرى)) (سورة العلق، صفحة ٥٩٧/ آية ١٤) وحذفها من نفس الفعل في قوله تعالى: ((ويعلمُونَ أَنَّ اللهَ هو الحقُّ المُبينُ)) (سورة النور، صفحة ٣٥٢/ آية ٢٥)

إنَّ حجَّة ابن عصفور بمكان لا يمكن الاستدلال عليه بغيره؛ فقد اختار حَكَمًا قوَّةَ الفعلِ في تأثيره الحسِّي المباشر بمفعوله بحيث لا يمكنه فكاكًا منه، وتأتي الباء؛ لزيادة التمكين بوصول أثر الفعل إلى مفعوله في المعنى ولو كان المفعول محلِّيًا، وبهذا الاستدلال قد انطبع في الذهن تصوُّرًا للباء الزائدة في المفعول به يمكن تمييزها من باء التعدية الخاصة التي يصل بها الفعل اللازم إلى مفعوله، نحو(ذهبْتُ بزيدٍ) وهي بمعنى همزة التعدية في نحو(أَذهبْتُ زيدًا) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٧/٢) غير أَنَّ همزة التعدية تصيِّر الفعل متعديًّا تعدية لفظيَّةً، ويكون الفعل بها رباعيًا في الوزن والصيغة بخلاف تعدية الباء فإنَّ تعديتها للفعل اللازم معنوية، وربَّما كانت الباء تفيد المصاحبة مع التعدية بخلاف الهمزة كما في المثال المذكور، واعتُرِض بقوله تعالى: ((ذهبَ اللهُ بنورهم)) (سورة البقرة، صفحة ٤/ آية ١٧) لاستحالة ذهاب الله بذهاب النور، والحقُّ أَنَّ المصاحبة ليس أصلًا فيها، والتعدية هي أصلها لتوافر الأمثلة عليها، نحو(ذهبَ اللئيمُ بماءِ وجهِ السائلِ) وشرط إفادة المصاحبة أَنْ يكونَ الفعل اللازم دالًا على معنى الانتقال في فاعله كما في (ذهبْتُ بزيدٍ) ونحوه خرجْتُ به ونهضْتُ بهِ وقعَدْتُ به، وكما ذكرْتُ فإنَّ هذه الباء تفيد التعدية الخاصة التي تصيِّر الفعل اللازم إلى متعدٍّ في المعنى، بخلاف جميع حروف الجرّ التي تفيد التعدية العامة وهي إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ما عدا الباء الزائدة.

المطلب الثالث: في المتعدِّي بنفسه وبـ (إلى) وذلك نحو (جئْتُكَ وجئْتُ إليكَ، وأتيْتُكَ وأتيْتُ إليكَ، وحضركَ وحضرَ إليكَ، وقصدَكَ وقصدَ إليكَ، ورجعْتُكَ ورجعْتُ إليك، وصعِدَ الطائرةَ وصعِدَ إليها) فقد ذهب خلافهم فيها مذهبين أيضًا، هما:

المذهب الأوّل: يرى أنَّها لازمة تتعدَّى بحرف جرٍّ وحذف حرف الجرّ من باب التوسع وكثرة الاستعمال، والمفعول به منصوب بالفعل لمَّا أنْ حُذف عامل الجرّ وهو الحرف، وهو مذهب أبي علي وابن عصفور (ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، صفحة ٢٧٤/١) واعتمد أبو علي في فصل أصله اللازم بأنَّه يصل إلى مفعوله بهمزة التعدِّية، نحو (أجاءَه وآتاهُ وأحضرَه وأرجعه وأصعدَه) (الفارسي (ت٣٧٧هـ)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ٦٢/١) واعتمد ابن عصفور على أثر الفعل الحسي في المفعول، في تمييز الفعل اللازم من المتعدِّي، فاستعمل عبارة الفعل يحلّ بالمفعول، ولا يحُلُّ به فالفعل جاءَ مثلًا لا يحلُّ بالمفعول، فهو لازم في الأصل، وأغلب الظن أنَّه عنى بذلك الفعل الواقع على المفعول الذي يتعدَّى فاعله لمفعول واحد.

المذهب الثاني: يرى أنَّها واسطة، أي لازمة ومتعدِّية، بمعنى أنَّ التعدِّي واللزوم فيها أصليان بمعنى أنَّ حرف الجرّ غير مقدَّر إذا تعدَّى الفعل بنفسه ولا زائد إذا تعدِّي الفعل به، وهو مذهب الشلوبين وابن أبي الربيع وابن مالك وأبو حيَّان، ولكنَّ ابن أبي الربيع ذهب فيها مذهب المتأوِّلين، فمن قالَ: جئْتُكَ تأوَّل قصدَكَ، ومن قالَ: جئْتُ إليكَ تأوَّل وصلْتُ إليكَ. (السبتي (ت٦٨٨هـ)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، صفحة ٤٦٠/١)

وهكذا اختطَّ كلُّ مذهب طريقًا له في التناول؛ فالأوَّل ذهب مذهب التأويل والثاني مذهب الاتساع في الاستعمال؛ لأنَّ ظاهر الفعل لا يترك أثرًا محسوسًا أو غير محسوس في المفعول عند الفريقين؛ فعلِّل أصحاب المذهب الأوَّل تعدِّي الفعل بنفسه بالاتساع في القول والاستعمال؛ ولذا كان تعديه بحرف الجرّ هو الأصل عندهم، وعلَّل أصحاب المذهب الثاني تعديه بنفسه بتأوُّله بمعنى الفعل المتعدِّي؛ ولذا كان تعديه بنفسه هو الأصل عنهم؛ لأنَّه أُشرب معنى الفعل المتعدَّي.

اللافت أنَّ النحاة أدرجوا الفعل المتعدِّي بنفسه وبحرف جرٍّ في خانة واحدة بغضّ النظر عن نوع حرف الجرّ المُعدِّي، والحقّ ما أجريْتُ الخلاف عليه وفق التقسيمات الثلاث الواردة أعلاه مراعيًا نوع حرف الجرّ، لورود الاختلاف والتعليل مع كلّ نوع حرف جرّ.

ومن اللافت أيضًا أنَّ كلا الفريقين اختطّ له طريقًا في بيان التعدِّي واللزوم حيث نظر ابن عصفور (ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، صفحة ٢٧٤/١) إلى ظاهر هذه الأفعال فرأها لا تحلّ بالمفعول أي تقع عليه في المعنى فقوي عنده العامل الوسيط في نقل أثر الفعل إلى المفعول فجعل الأصل فيها التعدِّي بالحرف وظاهرها لازم على خلاف ابن أبي الربيع الذي تحرَّر من قيد الشكل الظاهري وحمل هذه الأفعال على معنى التأويل والتضمين فجعل كل واحد أصلًا برأسه وإنْ تضمَّن معنى غيره من الأفعال.

هكذا خرَّجنا المتعدِّي واللازم من هذه الأقسام الثلاثة من الأفعال على وفق المطالب الثلاثة المتقدِّمة، وليس الأمر كما صوَّره أبو حيَّان في تذييله (أبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ١٤٢٩هـ-

٢٠٠٨م، صفحة ٩/٧) بأنَّ المذاهب ثلاثة فيها، بل هو كما صورناه في مطالبه وحسب شرح المقدِّمة المُحسِبة. (ابن بابَشاذ (ت٤٦٩هـ)، ١٩٧٧م، صفحة ٣٦٩/٢)

المطلب الرابع: في الازم المتعدِّي إلى مفعوله بحرف الجرّ، وفي المتعدِّي إلى مفعوله الثاني بحرف الجرّ

وهذا النوع من الأفعال جاء معه حذف حرف الجرّ مسموعًا؛ فلا يُقاس على الصحيح إلَّا في نادر الأَفعال، وهو على قسمَينِ:

الأوَّل: وارد في سعة الكلام (الدماميني (ت٨٢٨هـ)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٤٥٨/٢، ٤٥٩) نحو(ذهبْتُ الشَّامَ) و(دخلْتُ الدارَ) و(توجهْتُ مكَّةَ) و(مُطِرْنا السهلَ والجبلَ) و(ضربْتُهُ الظهرَ والبطنَ) ونحو (مررْتُ زيدًا) حكايةً عن ابن الأعرابي (الشلوبين (ت٦٥٤هـ)، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٦٩٨/٢) ونحو ((لَأَقعُدَنَّ لهم صراطَكَ المستقيمَ)) [الإعراب: ١٦] ونحو ((اهدِنا الصراطَ المستقيمَ)) [الفاتحة: ٦]

الثاني: مخصوص بالضرورة (العيني (ت٨٥٥هـ)، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، صفحة ٩٩١/٢) و(الأُشموني (ت٩٢٩هـ)، ١٩٥٥م، صفحة ١٩٧/١) أي الضرورة الشعرية أو الصناعيَّة، فالضرورة الشعرية نحو قولهم:

تمـــــرُّونَ الـــــديارَ غـــــدًا زيارتُكـــــــــــم عليَّ إذن حرامُ[*1]
فعوجُـــــــــــــــــوا

(حسن شرّاب، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٤٥/٣)

لـــدنٌ بهزِّ الكفِّ يَـعسِلُ مـتـــنـــهُ فيـــه كمـــا عســـلَ الطريـــقَ الثعلـــبُ[*2]

(سيبويه (ت١٨٠هـ)، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٣٥/١)

أَمرْتُكَ الخيرَ فافعـل مـــــا أُمـــرْتَ بـــهِ فقـــــد تركتُـــكَ ذا مـــالٍ وذا نشـــبِ[*3]

(سيبويه (ت١٨٠هـ)، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٣٧/١)

أَســـتغفرُ اللهَ ذنبًـــا لسْـــــتُ محصـــيَهُ ربَّ العبـــادِ إليـــهِ الوجـــهُ والعمـــلُ[*4]

(سيبويه (ت١٨٠هـ)، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٣٧/١)

ومنَّـــا الـــذي اختيِـــرَ الرجـــالَ ســـماحةً وخيـــرًا إذا هـــبَّ الريـــاحُ الزعـــازعُ

(الفرزدق، ١٩٨٧م، صفحة ٣٦٠)

---

* البيت لجرير بن عطيَّة الخطفى.

* البيت لساعدة بن جؤية الهذلي.

* البيت لعمرو بن معديكرب.

* البيت بلا نسبة.

حيث حُذِف حرف الجرّ، ونصب الفعلُ المجرورَ مفعولًا به؛ توسعًا ومجازًا، والتقدير على التوالي (تمرُّونَ بالديارِ) و(عسلَ في الطريق) و(أَمرتُكَ بالخيرِ) و(استغفرُ اللهَ مِن ذنبٍ) و(اختِيرَ مِنَ الرجالِ) والضرورة الصناعيَّة نحو قوله:

آليْــتُ حَــبَّ العــراقِ الــدهرَ أَطعمُــهُ والحَــبُّ تأكلُــهُ فــي القريــةِ السُّــوسُ[١*]

(الأصمعي (ت٢١٦هـ)، ١٩٧٠م، صفحة ٩٥)

وهو من شواهد سيبويه (سيبويه (ت١٨٠هـ)، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٣٧/١)، والذي حمله على حذف الجارّ ونصب المجرور مفعولًا به على التوسع بتقدير (آليْتُ على حَبِّ العراق) أنَّ (أَطعمُه) جواب قسم منفي بمعنى: لا أَطعمُهُ، وجواب القسم المنفي لا يعمل ما بعده فيما قبله، فلا يفسِّر عاملًا ناصبًا على الاشتغال مع أَنَّ حذف العامل على الاشتغال قياسي بخلاف حذف الجارّ، واتقى المبرَّد ضرورة الصناعة بحمله على الاشتغال. (الدماميني (ت٨٢٨هـ)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٤٨١/٢)

لقد دار حول حذف الجارّ مع بعض هذه الأَفعال نقاش كثير يحتاج إلى بسط إيضاح، فنحو(ذهبْتُ الشَّامَ) عدَّه سيبويه شاذًّا من حيث أنزل الشَّام منزل ظرف مبهم أي عام غير محدَّد مجازًا على التشبيه؛ فلا يجوز حذف الجار؛ ونحوه (دخلْتُ الدارَ أو المسجدَ)؛ لأنَّ الدار والمسجد ظرفان محدَّدان، فأُجرِيَا مُجرى الشَّام في التشبه بالظرف المبهم على المجاز، والأصل عدم حذف حرف الجرّ من الظرف المخصَّص لعدم تمكُّن الظرفية فيه، ولشذوذ حذف حرف الجرّ جعله سيبويه محصورًا في الشَّام اتساعًا؛ لكثرة الاستعمال حتى صار كالأصل؛ فلا يقال ذهبْتُ الدار أو المسجد في الاختيار، وإنْ جاز على قلَّة، هذا ما ورد في هذين الفعلين (سيبويه (ت١٨٠هـ)، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، صفحة ٣٥/١) و (الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، ١٩٩١م، صفحة ٢٤٩/١، ٢٥٠) ولكثرة استعمال (دخلْتُ الدارَ) منصوبًا جاز استعماله قياسًا مع الأماكن المختصَّة نحو(دخلْتُ المسجدَ أو الصفَّ أو القاعةَ) ونحتوها (ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ا.، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ١٤٩/٢)؛ وحتى لقد استشكل على الجرمي (ت ٢٢٥هـ) فعدَّه متعدِّيًا بنفسه وبحرف الجرّ (الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، ١٩٩١م، صفحة ٢٤٩/١، ٢٥٠)؛ بسبب شيوع استعماله منصوبًا، وعندي لا مانع من قياس كلّ فعل يتعدَّى بـ(إلى) على الفعل ذهبَ في نصب الظرف المُبهَم؛ اتساعًا، نحو(سافرْتُ الشَّامَ أو مصرَ أو الشرقَ) ونحوها؛ ولكثرة استعمال (ذهبْتُ الشَّامَ) منصوبًا أيضًا أشكل عليهم نوع الفعل إنْ كان متعدِّيًا أو لازمًا؟ والحقَّ أنَّه لازم بدليل المصدر منه على (فُعُوْل) (الفارسي (ت٣٧٧هـ)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ٦١/١، ٦٢) و (ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، صفحة ٢٩٦/٤، ٢٩٧) وقد ضرب ابن مالك شواهد على اطِّراد حذف الجار من المفعول المعنوي غير المؤوَّل بأنَّ وأنْ؛ اعتراضًا على اتفاق الجمهور

* البيت للمتلمِّس الضبعي في ديوانه.

على اطراده فيه، من نحو(دخلْتُ المسجدَ) ونحو(اعتكفْتُ يومَ الجمعةِ) ونحو(جئْتُكَ إكرامًا) ونحو قوله تعالى: ((فلْينظرْ أَيُّها أَزكى طعامًا)) ونحو(ليْتَ شعرِي هل قامَ زيدٌ) والحقيقة أنَّها عرضة للنقد؛ لأسباب، فـــ(دخلْتُ المسجدَ) وإنْ كان مقيسًا لكنَّه مخصوص بنفس الفعل بخلاف المؤوَّل بأنَّ وأنْ، ونحو(اعتكفْتُ يومَ الجمعةِ) ليس من الحذف فيومَ: ظرف زمان متضمِّن معنى (في) أو مفعول به على التوسع، وفي نحو(جئْتُكَ إكرامًا) الحذف على أنَّ (جاءَ) لازم، وهو متعدٍّ ولازم على أصح المذاهب، مع الفارق أنَّه قليل قياسًا بأنَّ وأنْ، فهو محصور بالفعل (دخل) بخلاف الحذف مع أنَّ وأنْ فهو مطَّرد مع كلّ فعل يتعدَّى بحرف الجرّ ما لم يُلبس في المعنى، أمَّا نحو قوله تعالى: ((فلْينظرْ أَيُّها أَزكى طعامًا) ونحو(ليْتَ شعرِي هل قامَ زيدٌ) فليس محلَّ الشاهد؛ فهو من باب التعليق، والحذف فيه واجب، والمراد في موضوعنا حذف حرف الجرّ اختيارًا (الصبَّان (ت١٢٠٦هـــ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـــ، صفحة ١٣٩/٢) وعن ابن عصفور (الصبَّان (ت١٢٠٦هـــ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـــ، صفحة ١٣٩/٢، ١٤٠) أنَّ الأخفش الأصغر وابن الطراوة على جواز حذف الجارّ من المتعدِّي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخَر بالجار بشرط أنْ يتعيَّن الجارّ والمعنى المراد، نحو (بريْتُ القلمَ السكِّين) بحذف الباء ونحو(قبضْتُ الدراهمَ زيدًا) بحذف من، وأقرَّه ابن أبي الربيع؛ لقوله تعالى: ((واختارَ موسى قومَهُ سبعينَ رجلًا)) بتقدير: مِن قومه، فالمعنى ظاهر لدى العرب ويحسن التقدير تبعًا لذلك (السبتي (ت٦٨٨هـــ)، ١٤٠٧هـــ-١٩٨٦م، صفحة ٤٢٣/١) والحقّ أنَّ التقدير واجب؛ لِأنَّه مفعول به معنوي مجرور في الأصل لئلا يخفى المعنى على المتعلِّمِينَ (النحوي (ت٣٧٧هـــ)، ١٤١٦هـــ-١٩٩٦م، صفحة ١٥٥) على أَنَّ في النصّ القرآني احتمالًا آخَر غيرَ الحذف، وهو وجيه بأنْ يكونَ (قومَهُ) مفعولًا به أصليًّا على معنى الإضافة، تقديره (نخبةَ قومِهِ)، و(سبعين) بدل، والمجرور محذوف، تقديره (منهم)، والصحيح أنَّ الحذف موقوف على السماع، ولا يُقاس عليه؛ لندرته بخلاف (دخلْتُ الدارَ) و(ذهبْتُ الشَّامَ) ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل وشرح الكافية (ابن مالك (ت٦٧٢هـــ)، ١٤٠٢هـــ-١٩٨٢م، صفحة ٦٣٣/٢) و (ابن مالك (ت٦٧٢هـــ) ا.، ١٤١٠هـــ-١٩٩٠م، صفحة ١٥٠/٢) وإنْ نقل عن الاخفش الأصغر أنَّ حذف حرف الجرّ مطَّرد في المتعدِّي لواحد أو اثنين متى تعيَّن الحرف، نحو(بريْتُ القلمَ السكِّينَ) بحذف الباء، وهو مردود بتوقفه على المسموع، فإنْ لم يتعيَّن الحرف لم يجز الحذف، فنحو(رغبْتُ زيدًا) ممنوع عنده؛ إذ لا يُعلم المحذوف في أم عن؛ فيختلف المعنى.. هكذا قرَّر (قاضي القضاة (ت٧٦٩هـــ)، ١٤٢٩هـــ-٢٠٠٨م، صفحة ٦٨/٢) والعجب في التمثيل بـــ (رغِبَ) وهو متعدٍّ ولازم، فـــ (رغبْتُ السفرَ) بمعنى رغبْتُ فيه، وهو الأصل في المتعدِّي بنفسه وبالحرف، فمن أين يأتي عدم التعيُّن، والتمثيل في غير محلِّه من الحذف، فزيدًا مفعول به حقيقي؛ لأنَّ رغِبَ يتعدَّى بنفسه أيضًا (الرَّازي (ت٦٦٦هـــ)، ١٩٨٦م، صفحة ١٠٥) وحمل الكلام عليه أولى من الحذف، ورغِبَ في الشيءِ ورغِبَهُ بمعنى يختلف عن رغِبَ عنه.

وثمَّةَ خلاف مبعثه إشكال في إعراب الظرف في نحو(ذهبْتُ الشَّام) و(دخلْتُ الدارَ)؛ فالأوَّل على أنَّهما مفعول به للفعل على التوسع (السبتي (ت٦٨٨هـ)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، صفحة ٤١٩/١، ٤٢٠) والثاني على أنَّهما ظرف مكان شذوذًا؛ لاطِّراد الظرفية في المكان المبهم، وكلاهما جائز، على أنَّ الأليق مع المفعول به المجازي أنْ يكون المحذوف (إلى)؛ لأنَّ دخلَ بمعنى تسلَّل إلى، وأيضًا (إلى) توصل معنى المفعولية إلى الاسماء، نحو(قصدْتُ إليه) فهو مقصود، والأليق بظرف المكان أنْ يكون المحذوف (في)؛ لتضمُّنها معنى الظرفية، هذا ما ظهر لي في هذه المسألة، والإعراب الثالث على أنَّهما منصوبان بنزع الخافض وهو مذهب الكوفيِّين، ولا دخل للفعل في نصبهما، والرأي عندي إمكان إخضاع المتعدِّي إلى مفعوله بحرف الجرّ عمومًا إلى مذهبين، الأوَّل: أَنْ تتعدَّى بنفسها وتنصب المفعول به حال إسقاط حرف الجرّ توسعًا في الكلام، والثاني: تأويلها بفعل يتعدَّى بنفسه، وتضمينها معناه، فتنصب المفعول به، فنحو(ذهبْتُ الشَّامَ) يُلحظ فيها معنى قصدْتُ الشَّامَ، ونحو(دخلْتُ الدارَ) يُلحظ فيه زرْتُ الدارَ، ونحو(مررْتُ الدارَ) يُلحظ فيها لاصقْتُ الدار، أي ذاتها أو لابسْتُ الدار أي أهلها.

هذا، وقد اتفق النحاة أَنَّ حذف حرف الجرّ من المصدر المنسبك من أَنَّ وأَنْ قياس مطَّرد مع عدم اللبس في المعنى، وهو الصحيح (قاضي القضاة (ت٧٦٩هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٦٨/٢) فنحو(عجبْتُ أنْ ينامَ الحارسُ) جائز؛ لأمن اللبس بتقدير: من أنْ ينامَ، ولكن نحو(رغبْتُ أنْ أُسافر) غير جائز؛ لحصول اللبس في المعنى المراد بتقدير في أنْ أُسافرَ أو عن أنْ أُسافرَ، ولكنَّه ورد في قوله تعالى: ((وترغبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ)) (سورة النساء، صفحة ٨٣/ آية ٢٧) وهو يؤيِّد ما قلناه بعدم اللبس فيه؛ لأنَّ ترغبُونَ فعل متعدٍّ بنفسه، فاضطرُوا إلى التعليل له واختلفُوا على فريقين رغبةً في التأويل، الأوَّل: على أَنَّ سوَّغت حذف (في)، والثاني: على أَنَّ الحذف مسوَّغ بقصد الإبهام على السامع في طلب معنًى بذاته حتى يرتدع من يرغب فيهنَّ لجمالهنَّ ومن يرغب عنهنَّ لدمامتهنَّ (الدماميني (ت٨٢٨هـ)، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، صفحة ٤٨٤/٢) و(الأزهري (ت٩٠٥هـ)، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، صفحة ٤٦٩/١) فتُركَ التقدير لمن أَلقى السمع وهو شهيد، وهكذا دار خلافهم في التقدير للفرع المتعدِّ بحرف الجرّ على معنى (ترغبُونَ في) ومعنى (ترغبُونَ عن) وتركُوا الأصل الذي يتعدَّى بنفسه بلا واسطة.

وقد اختلفُوا في محلّ المصدر المنسبك من أنَّ أو أنْ بعد حذف حرف الجرّ على مذاهبين، فالخليل والكسائي على أنَّه مجرور محلًّا بتقدير الخافض، وسيبويه والفرَّاء على أنَّه منصوب محلًّا بنزع الخافض، وصحَّحه ابن مالك في شرح التسهيل؛ لأنَّ الأكثر النصب بعد الحذف (ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ا.، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ١٥٠/٢) على أنَّ سيبويه على جواز الجرّ أيضًا؛ لورود

السماع بكلٍّ (قاضي القضاة (ت٧٦٩هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٦٨/٢) فقاس محلّ النصب على: فيه كما عسلَ الطريقَ الثعل، بمعنى عسلَ في الطريق الثعلبُ، وقاس محلّ الجرّ على قوله:

إذا قِيـــلَ أيُّ النـــاسِ شـــرٌّ قبيلـــةٍ أشـــارَتْ كليـــبٍ بـــالأكفِّ الأصـــابعُ

(الفرزدق، ١٩٨٧م، صفحة ٣٦٢)

حيث حذف حرف الجرّ، وبقي الاسم مجرورًا، والتقدير: إلى كُليبٍ. (قاضي القضاة (ت٧٦٩هـ)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، صفحة ٦٨/٢)

المبحث الثالث: التعدّي واللزوم بالتضمين النحوي

استهلُّ لهذا المبحث بداية لطيفة في باب التعدّي واللزوم حدَّد فيها ابن مالك مقتضيات الحمل على الظاهر إذا ما لم تدع ضرورة مُلحّة إليه حيث يقول: ((إنْ حسُنَ تقدير حرف جرٍّ معدٍّ مع منصوبه بلا تأوُّل قيل عنه متعدٍّ بإسقاط حرف الجرّ، نحو قوله تعالى: ((لَأَقْعُدَنَّ لهم صراطَكَ المستقيمَ)) (سورة الأعراف، صفحة ١٥٢/ آية ١٦))) (ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ا.، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ١٤٨/٢) والمراد منه أنْ يحسُن تقدير حرف الجرّ بالنظر إلى ظاهر الفعل ومعناه الذي يتعدَّى بالحرف المقدَّر نفسه، ومع ذلك لا يُرتكب حذف الحرف الموجب لتقديره ونصب المجرور على الاتساع مفعولًا به إلَّا ما سمع منه مع ندرته وقوَّته وفصاحته، بغضّ النظر عن المسموع مع ضعفه وندرته، نحو(مررْتُ زيدًا) (الشلوبين (ت٦٥٤هـ)، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٢٢٠/١) و(الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٣٨/٢) ولا يقاس عليه؛ مخافةَ أَن يكثر ارتكابه مع قلَّة سماعه، فيكون بابًا في موضوعه، فاستكرهوا التأسيس لباب حذف بالقياس على المسموع القليل منه، وفيه أيضًا استهانة بالقواعد التي وضعها النحاة في معرفة اللازم والمتعدّي، والتي حدَّها المسموع من كلام العرب الذي لا يخرج عن مقتضيات الفصاحة، ويبدو أنَّ ابن مالك قد أبرق بنصّه لطلَّاب العربية بأنَّه إذا ما دعت ضرورة مُلحَّة إلى تأويل الظاهر؛ كأنْ يكون متعدِّيًا بنفسه في الأصل، فتعدَّى بحرف الجرّ، أو أنْ يكون لازمًا يتعدَّى بحرف الجرّ في الأصل، فتعدَّى بنفسه، فلا هروب من التأويل في هذه الحال، ولكن يُرتكب التأويل على مستوى المسموع من الأفعال، نحو(جئْتُكَ إكرامًا) فالأصل(جئْتُ إليك إكرامًا) إذ يتعدَّى الفعل بحرف الجرّ، ولمَّا شاع استعماله بوجهين جعلوه أصلين لازمًا ومتعدِّيًا بحسب ظاهره، وحملوه على التأويل بتضمين(جئْتُكَ) معنى الفعل المتعدِّي (قصدْتُكَ) فتعدَّى إلى مفعوله الحقيقي ونصبه، وضمَّنُوا (جئْتُ إليكَ) معنى الفعل اللازم (وصلْتُ إليكَ) فتعدَّى إلى مفعوله المعنوي بواسطة حرف الجرّ (السبتي (ت٦٨٨هـ)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، صفحة ٤٦٠/١)؛ ولذلك أفرد له النحاة المتقدِّمُون والمتأخِّرُون بابًا أسموه التضمين، ويظهر لي أَنَّ ثمَّة علاقة وشيجة بين ظاهر اللفظ ومضمونه داخل السياق، يغدو فيها الفعل اللازم متعدِّيًا والمتعدِّي لازمًا أو في

حكم اللازم والمتعدّي في نصٍّ محكم الصياغة، ما يشكِّل ضابطًا مهمًّا وضروريًّا؛ لفهم معاني الفعل ودلالاته في داخل السياق النصِّي العام، وذلك هو التضمين النحوي.

المطلب الأوّل: في مفهوم تعريف التضمين النحوي

فيما يلي التعريف الأكثر شيوعًا وانتشارًا للتضمين النحوي، ونصُّه ((إشراب اللفظ معنى لفظ آخَر، وإعطاؤه حكمه؛ لِتصير الكلمة تؤدّي مؤدَّى كلمتين)) (الأُشموني (ت٩٢٩هـ)، ١٩٥٥م، صفحة ١٩٩/١) فقد كُتب لهذا التعريف البقاء أكثر من سواه؛ لانطوائه على جوانب التضمين لفظًا ومعنًى، وإنْ أشكل مفهومه على بعضهم فأخذ عليه أنَّ ((ظاهره وجوب تغاير المعنيَين، وهو غير ظاهر في نحو قوله تعالى: ((أحسَنَ بي إذ أخرَجَنِي مِنَ السِجنِ)) (سورة يوسف، صفحة ٢٤٧/ آية ١٠٠) فإنَّ تعدِّية أَحسَنَ بالباء؛ لتضمينه معنى لَطُفَ، والإحسان هو اللُّطف، فالأَولى أنْ يُقال: التضمين إلحاق مادة بأُخرى في التعدِّي واللزوم؛ لتناسبٍ بينهما في المعنى أو اتحاد)) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٤٥/٢) فهذا تعريف آخَر للتضمين يُمكن الردّ على أصحابه بأنَّ ظاهر التعريف لا يوجب تغاير المعنيين بل يحتمل تغايرهما، والاحتمال لا يمنع الاستدلال بالتعريف؛ لعمومه في تناول كلّ المسائل، بضمنها نصّ (أَحسَنَ بي) فقد اتخذ التعريف المنهج التعليمي طريقًا له في دراسة النحو، موضوعه كون الفعل متعدِّيًا لفظًا لازمًا معنًى أو العكس؛ لغرضٍ، والتضمين في (أَحسَنَ بي) بياني مفاده إذا كان الإحسان هو اللطف فالمراد في النصّ القرآني بيان أنَّ الإحسان من باب اللطف بيوسف في حال الشدَّة خاصة، والإحسان به يكون في كلّ حال، وبحال النعمة خاصة بقرينة ((أَحسَنَ مثوايَ)) (سورة يوسف، صفحة ٢٣٨/ آية ٢٣) فهو داخل بحكم التعريف العام، غير خارج منه، كما يؤخَذ على أصحاب التعريف الآخَر بأنَّه قاصر عن حقيقة التضمين؛ فإلحاق مادة بغيرها؛ لتشابه أو اتحاد في المعنى شيء مختلف عن التضمين حقيقةً؛ فالملحق نفس الملحق به مادةً، والمضمَّن مشتمل على مادته ومادة غيره، ويؤدِّي معنييهما.

المطلب الثاني: في صيرورة المتعدّي لازمًا واللازم متعدِّيًا بالتضمين أصالةً أو حُكمًا

ذكر الأُشموني في شرحه على الألفية ((يصير المتعدِّي لازمًا أو في حكم اللازم بخمسة أشياء: الأوّل التضمين لمعنًى لازم)) (الأُشموني (ت٩٢٩هـ)، ١٩٥٥م، صفحة ١٩٩/١) أي لمعنى فعل لازم، ويظهر إشكال في وجه صيرورة الفعل المتعدِّي لازمًا لدى تضمينه معنًى فعل لازم؟ أوضحه الصبَّان في حاشيته عليه ((بأنْ ينسلخ عن التعدِّية بالكلِّية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة)) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٤٥/٢) أي يلعب دور الفعل اللازم بالأصالة وقرينته في دور اللازم حرف الجرّ، نحو: ((ولا تعدُ عيناكَ عنهم)) (سورة الكهف، صفحة ٢٩٧/ آية ٢٨) بتضمين (تعدُ) معنى (تنبُو) أي تبعدُ (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة

١٤٥/٢) ونحو: ((أَذاعُوا بهِ)) (سورة النساء، صفحة ٩١/ آية ٨٣) بمعنى: تحدَّثُوا بهِ، ويرد الإشكال في كيفية صيرورة المتعدِّي لازمًا في الحقيقة والظاهر؛ لأسباب:

الأوَّل: أنَّ التضمين نصّ على إعطاء المتعدِّي حكم اللازم؛ ليصير لفظ المتضمِّن مؤدِّيًا لمعنى الفعل اللازم حكمًا، فيتعدَّى إلى مفعوله المعنوي بحرف الجرّ، ومؤدِّيًا دور المتعدِّي في المعنى.

الثاني: أنَّ الغرض من التضمين النحوي إعطاء معنيين وهو أقوى من إعطاء معنًى واحد.

الثالث: أنَّ جُلَّ موضوعات التضمين تتعلَّق باللازم والمتعدِّي، والحقيقة والمجاز فيهما.

يظهر بعد هذا الإيضاح أنَّ الشارح والمحشِّي قد حملوا الفعلين (عدا) و(أذاعَ) على مذهب أنَّهما متعدِّيان بحرف الجرّ في الأصل، وتعدَّيا بحذف حرف الجرّ على التوسع، وليس على أصحّ المذاهب بأنَّهما أصلان متعدٍّ ولازم، نقول: عدا الأمرَ وعدا عنه وأذاعَ السرَّ وأذاعَ بهِ (الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، صفحة ٢٤٩) والحقّ أنَّ كلًّا منهما متعدٍّ بنفسه ولازم يتعدَّى بحرف الجرّ بحسب المعجم وشيوعهما، والمذهب الذي اتَّبعه الشارح والمحشِّي خلاف حقيقة التضمين القاضي بتضمين المتعدِّي معنى اللازم واللازم معنى المتعدِّي في الحقيقة والمجاز، وهو الصحيح الذي عليه الجمهور، نحو ((ولا تعدُ عيناكَ عنهم)) فالفعل (عدا) بمعنى جاوزَ، يتعدَّى بنفسه، ولكنَّه ضُمِّن معنى (تنبُو) اللازم بمعنى تبعدُ وتتجافى (الرَّازي (ت٦٦٦هـ)، ١٩٨٦م، صفحة ٢٦٨)؛ مجازًا؛ لعلاقة المشابهة معنوية بينهما وهي المجاوزة والتجافي والبعد، والقرينة المانعة من الإسناد الحقيقي وهي حرف الجرّ (عن)، والغرض منه إعطاء مجموع معنيين وهو أقوى من إعطاء معنًى واحد. (الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، صفحة ٦١٨)

المطلب الثالث: في احتمال الفعل المُضمَّن للحقيقة والمجاز

التضمين النحوي فن الجمع بين الحقيقة والمجاز وهي حقيقة لا لبس فيها، وهو أعمّ من أن يكون مختصًّا بالتعدِّي واللزوم، وهو يتعلَّق بعموم اللفظ اسمًا وحرفًا وفعلًا حيث يُضمَّن لفظ الفعل معنى فعل آخَر يوافقه في المعنى، ويخالفه في النوع في التعدِّي واللزوم في الغالب، وهذا هو الغرض من التضمين أي تحصيل معنيين من لفظ فعل واحد، فالمتعدِّي يُضمَّن معنى فعل لازم، نحو ((فليحذرِ الذين يخالفُونَ عن أمرهِ أَنْ تُصيبَهم قارعةٌ)) بمعنى يخرجُونَ أو يعدلُونَ عن أمرِهِ، ونحو ((ولا تعدُ عيناكَ عنهم تُريدُ زينةَ الحياةِ الدُنيا)) بمعنى: لا تنبُ عنهم أي تبعدْ، أو تضمين اللازم معنى فعل متعدٍّ، نحو((ولا تعزمُوا عُقدةَ النكاحِ)) بمعنى: ولا تنوُوا؛ لأنَّ (عزمَ) يتعدَّى بـــ (على)، ونحو (رحُبَتْكم الطاعةُ) بمعنى: وسعَتْكم الطاعةُ؛ لأنَّ رحُبَ لازم يقوم معناه بفاعله، نحو (رحُبَتِ الطاعةُ) ونحو (طلُعَ بِشرٌ اليمنَ) بمعنى: بلغَ بشرٌ اليمنَ، لأنَّ طلُعَ لازم يقوم معناه بفاعله، نحو طلُعَ بِشرٌ (ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ١٩٨٥م، صفحة ٥٧٣/٢، ٥٧٨) وذكر الشلوبين أنَّ (فعُلَ) مضموم العين لازم وندر النصب به على حكاية ابن الأعرابي (رحُبتْكم الطَّاعةُ) قال (والذي حسَّن المفعول به

على إسقاط حرف الجرّ، وأصله رحُبَتْ لكمُ الطَّاعةُ)) (الشلوبين (ت٦٥٤هـ)، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٦٩٤/٢، ٦٩٥) فتبيَّن أنَّ تعدِّي (رحُبَتْكم) محمول على وجهَينِ محتملَينِ، الأوَّل بتضمينه معنى الفعل المتعدِّي (وسِعَ) ولثاني: بإسقاط حرف الجرِّ، ويظهر للباحث الوجه الثاني؛ لندرة وشذوذ التعدِّي والنصب، وعليه فالحمل على تقدير حرف الجرّ والإبقاء على الأصل أولى من التضمين.

وجه الخلاف في باب تضمين الفعل المتعدِّي واللازم يكمن في استعمال لفظ الفعل في مجموع معنيين، الأوَّل: معنى الفعل الأصلي، والثاني: معنى الفعل المضمَّن فيه، فيترتب عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز، وهو محلّ الإشكال المختلف عليه، فذهب ابن كمال باشا إلى أنَّه ((لابدَّ في التضمين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كلّ واحد منهما بعض المراد)) (د. محمَّد نديم فاضل، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، صفحة ١٠٠/١) أي أحد المعنيين مرتبط بالآخَر، فيكون المعنى مجازًا على وجه واحد لا على كلّ، وبهذا التخريج لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، وردَّ الصبَّان عليه بأنَّه لابد للمجاز من علاقة رابطة وهي الجزئية ولكنَّها لا تتأتَّى وهذا التخريج قائلًا بأنَّه ((لا بدَّ في اعتبار الجزئيَّة من كون تركُّب الجزء من الكلّ حقيقيًّا لا اعتباريًّا كما هنا، والأقرب عندي أنَّه مستعمل في كلٍّ من المعنيين على حدته، وإنْ لزم عليه الجمع المذكور، فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين، فتكون تارةً المشابهة بينهما، وتارةً تكون غيرها، وهذا هو التضمين النحوي)) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٤٥/٢)؛ ليخلص بالنتيجة إلى القول الفصل، اتفاقًا: بأنَّ التضمين النحوي هو الجمع بين الحقيقة والمجاز بامتياز، وهما أصل فيه. (الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، صفحة ٦١٨)

كما وقع اختلاف بينهم، مبعثه إشكال في كون التضمين البياني قسمًا برأسه أم تابعًا للتضمين النحوي، جزم بالثاني ابن كمال باشا؛ لأنَّ الجامع بينهما تقدير الفعل المضمَّن؛ لا لكونه عاملًا آخَر، بل مفسَّرًا بالمذكور، وذهب سعد الدين التفتازاني إلى أنَّ التضمين البياني قسم برأسه ((فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها؛ لكونها تتعدَّى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول، ولا تناسب العامل قبلها؛ لكونه لا يتعدَّى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور، وهو قياسي، اتفاقًا؛ لكونه من حذف العامل؛ لِدليلٍ)) (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٤٥/٢) والحقّ لا أجد هذا التعليل مفرِّقًا بل جامع بينهما، غاية الأمر أنَّ الخلاف اصطلاحي؛ فالتضمين نحوي حيث يتعلَّق بالتعدِّي واللزوم، وهو بياني حيث يخرج إلى غيرهما من الأغراض البيانيَّة، فالتضمين النحوي عام، والبياني خاص، وهو مجازي؛ لعلاقة بينهما؛ فالبيان جزء النحو، والقرينة المانعة من الجمع بينهما التعدِّي واللزوم أو غيره، نحو ((أَحسَنَ بي إذ أخرَجَنِي من السِجنِ)) كما نوَّهت عنه في المطلب الأوَّل.

كما وقع من ابن هشام (ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ١٩٨٥م، صفحة ٥٧٩/٢) في مغنيه ما يُشكِلُ، حيث ضمَّن (أَخبرَ وخبَّرَ وحدَّث وأَنبأَ ونبَّأَ) معنى (أَعلمَ وأَرى) فتعدَّت إلى ثلاثة مفاعيل بعد ما كانت متعدِّية إلى مفعولين واحد بنفسها والثاني بالجارّ، نحو ((أنبئهم بأسمائهم)) (سورة البقرة، صفحة ٦/ آية ٣٣) ونحو(حدَّثْتُكَ بأمرِي) فكيف تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل بالتضمين وما دور التعدية بالهمزة والتضعيف؟ والحقّ أنَّ ابن هشام استوحى فكرة التضمين من الاستقراء (السبتي (ت٦٨٨هـ)، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، صفحة ٤٥١/١، ٤٥٢) و (الشلوبين (ت٦٥٤هـ)، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، صفحة ٧٠٦/٢) فنحو (حدَّثْتُكَ بأَمرِي) المراد به فعل التحديث، فتعدَّى إلى الأوَّل بنفسه وإلى الثاني بالحرف، وهو متعدٍّ إلى اثنين بالتضعيف، ونحو(حدَّثْتُكَ خالدًا مسافرًا) ضمَّنه معنى الفعل القلبي، وهو (علَّمْتُكَ خالدًا مسافرًا) والدليل على أنَّ الهمزة والتضعيف لم تعدِّيا هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل أَنَّها عدَّتها إلى مفعولَينِ، ولا يصحّ أنْ يُعدِّيَ الحرف الفعل مرَّتين، ولكن يصحّ تضمين المتعدِّي إلى مفعولَينِ؛ ليتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل.

المطلب الرابع: في احتمال التضمين النحوي غيره

وهو احتمال يُشكل على المغزى المراد في الفهم، وإنْ كان في خدمة العربيَّة؛ لتعدُّد المقاصد والمعاني والدلالات، ولكنَّ الراجح هو الأصح والأولى بالاتباع، ومن الشواهد على احتمال التضمين وغيره نحو ((أَذاعُوا بهِ)) (سورة النساء، صفحة ٩١/ آية ٨٣) فقال الزمخشري ((إذ يجوز أَنْ يكونَ المعنى فعلُوا به الإذاعة وهو أبلغ من أذاعُوه)) (الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، صفحة ٢٤٩) وفيه تنويه إلى أنَّ الفعل واسطة بين اللازم والمتعدِّي، إذ يقال أذاعُوا السرَّ وأذاعُوا بهِ، وفيه دليل على قوَّة هذا الوجه بزيادة الباء لتوكيد الفعل، وفيه أنَّ التضمين لا يُحمل على أضعف الوجوه؛ لأنَّ له داعيًا من فصاحة المعنى وبلاغته، وفيه حمله الفعل على وجه اللازم لتعلُّقه بالباء على معنى فعلُوا به فعلَ الإذاعةِ، وهو أفصح من المتعدِّي أذاعُوهُ،

وممَّا يحتمل غير التضمين، نحو قوله تعالى: ((وأَصلِحْ لي في ذُرِّيَّتِي)) (سورة الأحقاف، صفحة ٥٠٤/ آية ١٥) إذ جعله ابن الحاجب (الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، ٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ، صفحة ١٤٥/٢) من الفعل المتعدِّي اللازم بحذف المفعول به لفظًا ومعنًى؛ لقصد المبالغة بترك التقييد (الرضي (ت٦٨٦هـ)، ١٤١٧هـ-١٩٦٦م، صفحة ٤٠٥/٢) و (ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ا.، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، صفحة ١٦١/٢، ١٦٢) كما نقول: فلان يُعطي ويمنع ويصل ويقطع، فحُذِف المفعول من كلٍّ، والمعنى: افعلِ الإصلاحَ، أَو أَوقعْ فعلَ الإصلاحِ في ذُرِّيَّتِي، وعدَّى الفعل (أَوقعَ) بحرف الجرّ (في ذُرِّيَّتِي) وهو على المعنى الذي قال به الزمخشري في نحو(أذاعُوا به) (سورة النساء، صفحة ٩١/ آية ٨٣) ونحو قوله:

كيـــــفَ ترانِـــــي قالبًـــــا مِجنِّـــــي قـــــد قتـــــلَ اللهُ زيـــــادًا عنِّـــــي[*1]

(حسن شرّاب، ١٤٢٧هـــ-٢٠٠٧م، صفحة ٢٥٥/٣)

حمله النحاة على التضمين، والمعنى: صرفَهُ اللهُ بالقتلِ، وهو جيِّد، وللباحث رأي آخَر لم يذكره النحاة، وذلك بجعل حرف الجرّ (عن) بمعنى البدل، والتقدير: قد قتلَ اللهُ زيادًا بدلِي، فيكون المعنى قائمًا بمعاني الحروف وهو وجه من أوجه الاختصار في العربيِّة غير التضمين والذي يشهد لها بالشجاعة والسبق بين اللغات.

لكن يظهر وجه الإشكال في جعل الفعل المتعدِّي لازمًا بحذف المفعول به لفظًا ومعنًى بقصد المبالغة بترك قيد المفعول به وشرط المحذوف في العربيَّة أن يكون مقدَّرًا فيقع التناقض بين حذف المفعول به وتقديره، والحقّ أنَّ الفعل لازم بإرادة حدوثه بتقدير فعل الوصل وفعل القطع وفعل الإعطاء وفعل المنع وبهذا المعنى تتحقَّق لازمية الفعل لا على معنى الحذف الذي درج عليه النحاة. (ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـــ)، ١٩٨٥م، صفحة ٦٧٧/٢)

نتائج البحث

١. جاء مصطلح المتعدِّي واللازم نتيجة نظريَّة العامل وما يُحدثه من أثر في المعمول، ويتفاوت ذلك الأثر قوَّة وضعفًا بالنسبة للفعل، فما كان أثره في المفعول قويًّا نصبه، واصطُلِحَ عليه متعدِّيًا والمفعول به حقيقي، وما كان أثره في المفعول ضعيفًا وصل إليه بواسطة حرف الجرّ؛ لقوَّته واصطُلِحَ عليه لازمًا والمفعول به معنوي، وبالنتيجة فاصطلاح المتعدَّي واللازم صناعة إعرابيَّة بامتياز، لا تتعلَّق بجانب المعنى بقدَّر تعلُّقها بالمنهج التعليمي الذي اتبعه النحاة، وقد تبيَّن هذا الناتج البحثي من خلال تناولهم المادة في الدرس النحوي.

٢. وقع تناقض بين مصطلح المتعدَّي واللازم والترجمة له في بابه، فلم نجد حدًّا فاصلًا بين الفعل اللازم والمتعدِّي فاللازم هو متعدٍّ بحرف الجرّ لا بدَّ له من ذلك، والمتعدِّي يعود لازمًا في الحكم بتضمينه معنى فعل لازم واللازم متعدِّيًا بتضمينه معنى فعل متعدٍّ، وهكذا وقع الاصطلاح عرضةً لمتطلبات تعدِّي الفعل ولزومه على التضمين في سياق النصوص.

٣. درج النحاة على جعل حذف المفعول به دليلًا على العموم والمبالغة، وهذا تناقض بيِّن من جهة أنَّ الحذف يكون على نيَّة تقدير المفعول به، ففي نحو (يمنعُ ويُعطي) الأولى أنْ يكون العموم على تقدير يفعلُ المنعَ ويفعلُ الإعطاءَ، لا على تقدير يمنعُ المالَ ويُعطيهِ.

٤. ما شاع في السماع تعدِّيه بنفسه وبحرف الجرّ فهو قسم برأسه والتعدِّي واللزوم أصل فيه؛ لأنَّ السماع أوَّل مصادر العربيَّة.

---

* هذا الرجز للفرزدق.

٥. اختلف النحاة في أصل الفعل نفسه إنْ كان متعدِّيًا أو لازمًا، وهذا اختلاف لم يتحقَّق معه أصل الفعل في صناعة النحو؛ ما يدّل على أنَّ جانبًا من العربيَّة يحسن الأخذ بسماعه بما يغنينا عن جدوى التقعيد له من دون وجه اتفاق.
٦. اضطُرَّ جمهور النحاة إلى تضمين المتعدِّي معنى الفعل اللازم واللازم معنى الفعل المتعدِّي، وهو مستدلّ قول الباحث على أنَّ الفعل يخضع للمعنى، ولا بقدر خضوعه لمصطلح خاص به بحدِّه، كما في نصوص تضمين الفعل معنى فعل آخَر.
٧. حِفاظًا على اصطلاح المتعدِّي واللازم فقد ضمَّن النحاة الفعل معنى فعل آخَر إذا ما اقتضى السياق النصّي خلاف أصله، نحو قوله تعالى: (يخالفُونَ عن أمرِهِ)؛ ضمنُوا الفعل معنى فعل لازم يتعدَّى بحرف الجرّ وهو في أصله يتعدَّى بنفسه أي يخالفُونَ أمرَهُ، ونحو قوله تعالى: (ولا تعزمُوا عُقدةَ النكاحِ) ضمَّنُوا الفعل معنى فعل يتعدَّى بنفسه وهو في أصله لازم يتعدَّى بحرف الجرّ، أي تعزمُوا على عُقدةِ النكاحِ.
٨. وأخيرًا لم يثبت مصطلح المتعدِّي واللازم لمتطلبات العربيَّة الفصحى، فعاد وفق تشكيلاتها، وتكامل معها حتى صار بنية اتساعها ولَبِنَة تضمينها وداعي ضرورتها، ولم يكن قالبًا صلدًا وقاعًا صفصفًا لم يتفجَّر منه الماء كما صوَّره النحاة بل هو سبيل للمعاني ووسيلة لبلاغتها.
٩. أضحى ممَّا لا شكَّ فيه التوسع بنصب المجرور؛ تشبيهًا له بالمفعول به بعد حذف الجارّ، وهو شاهد على أصالة العربيَّة الذي يدعمه المسموع من الشواهد القرآنيَّة والشعريَّة والمروي عن الموثوق بعربيَّتهم شفاهًا.

توصيات الباحث

بناءً على ما جاء من نتائج ترتَّبت على مصطلح التعدِّي واللزوم تتعلَّق بالصناعة النحويَّة وإشكالاتها في التطبيق يُوصِي الباحث بالنقاط التالية؛ خدمةً للمصطلح وعملًا به في ضوء قراءة جديدة.

١. وقفُ مصطلحِ اللازم على الفعل الذي يستغني عن الجارّ والمجرور ويقوم معناه بالفاعل، نحو قامَ، وقفَ، نامَ، سافرَ، وما إليها، واحتساب الفعل الذي يفتقر إلى الجارّ والمجرور في تمام معناه في خانة المتعدِّي اصطلاحًا نحو(ذهبْتُ بزيدٍ بمعنى أَذهبْتُهُ، وعجبْتُ منهُ وغضبْتُ عليهِ)؛ لأنَّ عدَّه لازمًا هدر للمعاني، والتعدية بحرف الجرّ إنَّما هي تعدية للمعاني، ولا تتقيَّد باصطلاح، وهي من أصل الوضع في المعجم العربي، ولعله من أهم المباحث التي يتناولها اصطلاح التعدِّي واللزوم.
٢. توظيف مصطلح المتعدِّي واللازم في خدمة المعنى وأغراضه؛ لِئَلَّا يكون المصطلح قاعدة جامدة تنفر منها الأذواق، فتعدل عن دراسته، وتَحجِم عن النظر فيه، وبالتالي يغيب عن الأذهان جانب

جمالي ودلالي لم يكن لِيتحقق لولا ترجمة المصطلح إلى واقع تطبيقي يأتي بالمقصود منه ويفكّ عجمته.

٣. اتخاذ التضمينِ في النصوص الفصحى الترجمان الحقيقي لمعاني التعدّي واللزوم في اصطلاح النحويين وسيَّاق النص.

٤. إخضاع مصطلح المتعدّي واللازم النظري إلى جانب التطبيق العملي تمثيلًا واستشهادًا بحيث يصبّ في جانب المعنى بدليل أنَّ من الفعل ما يتَّفق لفظًا ويختلف معنًى، نحو(حلَّ الضيفُ) بمعنى نزلَ، ونحو (حلَّ الرجلُ العقدةَ) بمعنى فكَّ، فالأوَّل متعدٍّ، والثاني لازم في الاصطلاح النحوي، وهو مطابق في المعنى، ونحوه في العربيَّة كثير، ومنه ما يختلف لفظًا ويتَّفق معنًى، نحو (حببْتُ الشيءَ) ونحو (رغبْتُ في الشيءِ) فالأوَّل متعدٍّ والثاني لازم في الاصطلاح، وهو مطابق في المعنى، وبالتالي ليس التعدّي واللزوم إلَّا محضّ صناعة النحاة، والمراد منه بيان معاني الأفعال في أصل وضعها في المعجم العربي.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القُرشي السبتي (ت٦٨٨هـ). (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م). *البسيط في شرح جمل الزجَّاجي* (المجلد الاولى). (تحقيق: د. عيَّاد الثبيتي، المحرر) بيروت – لبنان: دار الغرب الإسلامي.

٢. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفَّار النحوي (ت٣٧٧هـ). (١٤١٦هـ-١٩٩٦م). *الإيضاح العضدي* (المجلد الثانية). (تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، المحرر) بيروت – لبنان: عالم الكتب.

٣. أبي البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي ابن يعيش (ت٦٤٣هـ). (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). *شرح المفصَّل* (المجلد الاولى). (تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت – لبنان: دار الكتب العلميَّة.

٤. أبي الحجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ). (١٩٩١م). *النكت في شرح كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه*. (تحقيق: رشيد بلحبيب، المحرر) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة ــ المملكة المغربيَّة.

٥. أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمَّد بن عليا ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ). (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). *شرح جمل الزجَّاجي* (المجلد الاولى). (قدَّمه ووضع هوامشه وفهارسه فوَّاز الشَّعار، إشراف د. أميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت – لبنان: دار الكتب العلميَّة.

٦. أبي الحسن نور الدين علي بن محمَّد الأُشموني (ت٩٢٩هـ). (١٩٥٥م). *شرح الأُشموني المسمَّى منهج السَّالك إلى ألفية ابن مالك* (المجلد الاولى). (تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد، المحرر) بيروت: دار الفكر العربي.

٧. أبي العرفان محمَّد بن علي الصبَّان (ت١٢٠٦هـ). (٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ). *حاشية الصبَّان على شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشَّواهد للعيني*. (تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المحرر) صيدا – بيروت: المكتبة العصريَّة.

٨. أبي القاسم جار الله محمود بن عُمَر الخوارزمي الزمخشري (ت٥٣٨هـ). (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م). *تفسير الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (المجلد الثالثة). (تحقيق: خليل مأمون شيحا، المحرر) بيروت: دار المعرفة.

٩. أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ). (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م). *كتاب سيبويه* (المجلد الثالثة). (تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٠. أبي بكر محمَّد بن سهل ابن السرَّاج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ). (١٤١٧هـ-١٩٩٦م). *الأُصول في النحو* (المجلد الثالثة). (تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، المحرر) بيروت: مؤسَّسة الرسالة.
١١. أبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ). (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (المجلد الاولى). (تحقيق: د. حسن هنداوي، المحرر) الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.
١٢. أبي علي عُمَر بن محمَّد بن عُمَر الأزدي الشلوبين (ت٦٥٤هـ). (١٤١٣هـ-١٩٩٣م). *شرح المقدِّمة الجزوليَّة الكبير* (المجلد الاولى). (تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، المحرر) الرياض: مكتبة الرُشد.
١٣. الإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ). (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م). *الأشباه والنظائر في النحو* (المجلد الاولى). (تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، المحرر) بيروت: مؤسَّسة الرسالة.
١٤. الإمام جمال الدين محمَّد بن عبد الله الطائي الأندلسي ابن مالك (ت٦٧٢هـ). (١٤١٠هـ-١٩٩٠م). *شرح التسهيل* (المجلد الاولى). (تحقيق: د. عبد الرحمن السيِّد، د. محمَّد بدوي المختون، المحرر) هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
١٥. الإمام محمَّد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ). (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). *شرح الدماميني على مغني اللبيب* (المجلد الاولى). (تحقيق: أحمد عزّو عناية، المحرر) بيروت – لبنان: مؤسَّسة التاريخ العربي.
١٦. الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسي (ت٣٧٧هـ). (١٤١٠هـ-١٩٩٠م). *التعليقة على كتاب سيبويه* (المجلد الاولى). (تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي الأُستاذ المشارك بكلِّيَّة الآداب/ جامعة الملك سعود، المحرر) القاهرة: مطبعة الأمانة.
١٧. الشيخ الإمام محمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرَّازي (ت٦٦٦هـ). (١٩٨٦م). *مختار الصحاح*. (إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، المحرر) مكتبة لبنان.
١٨. الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ). (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو* (المجلد الاولى). (تحقيق: د. محمَّد باسل عيون السُّود، المحرر) بيروت: دار الكتب العلميَّة.
١٩. العلَّامة أحمد بن محمَّد بن علي المقري الفيّومي (ت٧٧٠هـ). (د.ت). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي* (المجلد الثانية). (تحقيق: د. عبد العظيم الشنَّاوي، المحرر) القاهرة: دار المعارف.
٢٠. العلَّامة جمال الدين أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله ابن مالك (ت٦٧٢هـ). (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م). *شرح الكافية الشَّافية* (المجلد الاولى). (تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، المحرر) جامعة أُمّ القرى – مكَّة المُكرَّمة – دار المأمون للتراث.
٢١. الفرزدق. (١٩٨٧م). *ديوان*. (تحقيق: الأُستاذ علي فاعور، المحرر) بيروت: دار الكتب العلميَّة.
٢٢. بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ). (١٤٣١هـ-٢٠١٠م). *المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة المشهور بشرح الشواهد الكبرى* (المجلد الاولى). (تحقيق: أ. د. علي محمَّد فاخر/ أ. د. أحمد محمَّد توفيق السوداني/ د. عبد العزيز محمَّد فاخر، المحرر) القاهرة: دار السلام.

٢٣. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري قاضي القضاة (ت٧٦٩هـ). (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (المجلد الاولى). (تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد، المحرر) بيروت – لبنان: مكتبة الهداية.

٢٤. د. محمَّد نديم فاضل. (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م). *التضمين النحوي في القرآن الكريم* (المجلد الاولى). المدينة المنوَّرة – المملكة العربيَّة السعوديَّة: دار السلام.

٢٥. رواية الأشرم وأبي عبيدة عن الأصمعي (ت٢١٦هـ). (١٩٧٠م). *ديوان المتلمِّس الضبعي*. (تحقيق: حسن كامل الصيرفي، المحرر) منشورات معهد المخطوطات العربيَّة/ جامعة الدول العربيَّة.

٢٦. سعد حمدان محمَّد الغامدي. (١٤٠٥هـ-١٤٠٦هـ). *الأَبَّذي ومنهجه في النحو (ت٦٨٠هـ)، تحقيق: السفر الأوَّل من شرحه على الجزوليَّة*. جامعة أُمّ القرى – كلِّيَّة اللغة العربيَّة/فرع اللغة.

٢٧. *سورة الأحقاف*. (بلا تاريخ).

٢٨. *سورة الأعراف*. (بلا تاريخ).

٢٩. *سورة البقرة*. (بلا تاريخ).

٣٠. *سورة العلق*. (بلا تاريخ).

٣١. *سورة الكهف*. (بلا تاريخ).

٣٢. *سورة المطفِّفين*. (بلا تاريخ).

٣٣. *سورة النساء*. (بلا تاريخ).

٣٤. *سورة النور*. (بلا تاريخ).

٣٥. *سورة طه*. (بلا تاريخ).

٣٦. *سورة لقمان*. (بلا تاريخ).

٣٧. *سورة يوسف*. (بلا تاريخ).

٣٨. طاهر بن أحمد ابن بابَشاذ (ت٤٦٩هـ). (١٩٧٧م). *شرح المقدِّمة المُحسِبة* (المجلد الاولى). (تحقيق: خالد عبد الكريم، المحرر) الكويت: المطبعة العصريَّة.

٣٩. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ). (١٩٨٥م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (المجلد السادسة). (تحقيق: مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، المحرر) دمشق: دار الفكر.

٤٠. مجد الدين محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ). (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م). *القاموس المحيط*. (تحقيق: أنس محمَّد الشَّامي وزكريا جابر أحمد، المحرر) القاهرة: دار الحديث.

٤١. محمَّد بن الحسن الاستراباذي السمنائي النجفي الرضي (ت٦٨٦هـ). (١٤١٧هـ-١٩٦٦م). *شرح الرضي على كافية بن الحاجب*. (تحقيق: حسن بن محمَّد بن إبراهيم الحفيظي ويحيى بشير مصطفى، المحرر) جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة.

٤٢. محمَّد بن محمَّد حسن شرّاب. (١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م). *شرح الشَّواهد الشعريَّة في أُمَّهات الكتب النحويَّة* (المجلد الاولى). بيروت: مؤسَّسة الرسالة.